الحزب الاسلامى

عادل الجوجرى



المركز العربى للصحافة والنشر "مجد "
Arab Center Press and Publishing "MGD"

الغلاف للفنان

محمد منير

إهداء

الى روح امى

عـــادل

مقدمة

* هذا الكتاب محاولة لتناول جماعات الاسلام السياسى من منظور مختلف ، بمعنى ان كتبا عديدة ، وابحاثاً ، واوراقاً فكرية طرحت قضية نشأة وتطور هذه الجماعات من منظور صراعها مع انظمة الحكم القائمة ، أو صراعها مع المجتمع بصفة عامة ، ومعظم الذين تناولوا الجماعات الاسلامية من هذا المنظور حددوا موقفهم منذ اللحظة الاولى . اما بادانتها أو تأييدها ، وبطبيعة الحال فقد طرح كل منهم مبررات الادانة أو التأييد .

لكن منظور الصراع ليس هو المنظور الوحيد الذى يمكن ان نتناول به علاقة الجماعات الاسلامية مع آهل الحكم والمجتمع ، هناك منظور أخر يتبناه هذا الكتاب ، هو منظور التعايش بين الافكار والتجمعات مهما كانت درجة التباين فى معتقداتها أو اطرها .

انه مبدأ الشورى الملزم للحاكم والمحكوم وفق القواعد المنظمة له ، هذا المبدأ الذى سمح فى عصور اسلامية سابقة بظهور افكار

وجماعات كانت على اشد درجات الخلاف مع الخليفة ، ومع ذلك بقت كتجسيد لمنهج الاجتهاد الاسلامى ، الذى ظل مصدراً لثراء الفكر الاسلامى ، وتنوع وتعدد مدارسه على عهد الازدهار الحضارى ، الذى سبق عصر التراجع والجمود .

وهو المبدأ الديمقراطى الذى اعتمدته دول ، ومنظمات ، وتيارات فسلمت من مخاطر الرأى الواحد ، والحزب الواحد ، وشهدت انفتاحاً على الاراء والافكار بدون عقد مسبقة .

هذا الكتاب هو محاولة التماس طريق اخر غير طريق العنف ، والعنف المضاد .

وهذا الكتاب محاولة لاجتذاب قانون الطبيعة الى البشر ، فالشمس تشرق من احدى جهات الكون ، وتغرب فى جهة اخرى ، والحقيقة تتحرك ايضاً بين جهات الارض الاربع ، ومن ثم فان ادعاء هذا الطرف اوذاك امتلاك الحقيقة ، هو فى الواقع بداية الالف ميل فى صراع لا ينتهى .

وقد ادعت الجماعات الاسلامية امتلاك الحقيقة كلها ، ونحن لا نقصد هنا الدين الاسلامى فهو دين الحق لكل البشر ، وليس لطائفة منهم ، ولكنها اعطت لنفسها دون أى جماعة اخرى حق تكفير الحكومة وربما المجتمع ايضاً .

كما ادعت الحكومة امتلاك الحقيقة ، حين سمحت لنفسها ومن دون سند شعبى برفض الاحزاب الدينية استفاداً الى قانون الأحزاب

هو احد القوانين الموصومة شعبياً بانها « سيئة السمعة » .

وكان نتيجة ذلك ان حاولت الجماعات الاسلامية فرض ما تراه الحقيقة على الناس بالقوة ، بدون حتى ان تلجأ الى القاعدة القرآنية في الدعوة بالتي هي أحسن .

لقد حسمت الجماعات الاسلامية موقفها من الحكومة ، وربما المجتمع ايضاً بالجاهلية والكفر ، بدون ان تحاور الحكومة أو المجتمع وكأن هذه الجماعات تخشى دخول حلبة الحوار حول ما تعتقد انه الحق . وحسمت الحكومة ايضاً موقفها من الجماعات الاسلامية بالرفض المطلق ، واقترحت احد حلين لا ثالث لهما ، اما دخول بيت الطاعه ، او اعلان الحرب بلا هواده .

وفي اعتقادى ان الطرفين « متطرفان » فكرياً ، واكاد اقول انهما مارسا (الارهاب) في توقيت واحد ، من دون أن يفكر طرف وبشكل جدى في فتح نافذة للحوار .

والغريب والمثير ، ان الطرفين . استندا الى ما حدث في الجزائر ، لكى يبررا تطرفهما ، ورفضهما للبديل الديمقراطى .

الجماعات الاسلامية ذهبت الى ان الغاء نتائج الانتخابات التشريعية في الجزائر وقت كان التيار الاسلامى قاب قوسين أو ادنى من اغلبية مقاعد البرلمان ، هو اثبات عملى لعدم ديمقراطية الحكومات العربية (بصفة عامة) ، وانها - اى الحكومات - ضد التيار الاسلامى ، ليس بدوافع الحفاظ على الحكم في قبضتها ، بل أن

هناك مخططاً اجنبياً ضد كل ما هو اسلامى ، ضالعة فيه الحكومات العربية . اما الحكومة فنظرت الى احداث الجزائر من منظور مختلف ، لكنها وصلت الى النتيجة نفسها ، وهى رفض الديمقراطية اذا كانت يمكن ان تصل بالتيار الاسلامى الى سدة الحكم .

لكن الطرفين لم يجيدا النظر الى الخريطة السياسية العربية ، فهناك نموذج الاردن ، وهى دولة ملكية ، انتهجت الديمقراطية فى الاعوام الاخيرة ، فظهر ما كان فى باطن الارض من افكار وتنظيمات ، وفتح الملك حسين ابواب البرلمان ، فدخل الاخوان المسلمون ، ووصلوا الى رئاسته . ولم ينقلبوا على الملك او الشرعية ولم يعادوا التيارات السياسية الاخرى .

ان تجربة الاردن ترسى قاعدتين فى العمل السياسى بصفة عامة ما احوجنا فى مصر اليهما :

القاعدة الاولى : ان تعدد نوافذ الغرفة الواحدة يجدد هوائها ويمنح للقاطنين فيها صحة ، فيما تتحول الغرفة ذات النافذة الواحدة الى سجن رهيب يسبب امراضاً لا حصر لها ، اهمها التطرف والعنف . القاعدة الثانية : ان الاسلام لا يرفض الديمقراطية وتعدد الرأى والاجتهاد ، وبالتالى التنظيمات ، بل ان الاسلام على العكس تماماً فهو يحث المرء والامة الى تداول الرأى مهما كان فيه من شطط . ولست اظن ان

الحكومة المصرية (ملكية) اكثر من الملك حسين ، ولا هي حريصة على الحكم ، اكثر من حرصه .

كما انني متأكد ان الاخوان المسلمين في الاردن ليسوا اقل التزاماً بالقواعد ، والتعاليم الاسلامية ، من الجماعات الاسلامية في مصر .

لكن الاصرار على قراءة الواقع بعين واحدة دون العين الاخرى هو اصرار وترصد مسبقين على ممارسة التطرف الى اقصى مدى ، فيما تعتبر النظرة الشمولية للواقع ، ثاقبة ، منقذة ، نافذة ، لماذا لا نعتمد البديل الآخر وقد ثبت نجاحه في اقرب الدول الينا ؟

هذا السؤال هو محور اهتمام هذا الكتاب ، وقد اعتمدنا فيه المنهج النقدي لرؤية ، وافعال الطرفين الاساسيين في المواجهة ، اي الحكومة والجماعات الاسلامية ، دون التطرق الى الاحزاب والقوى السياسية الاخرى ، فضلاً عن الجماهير لسببين :

الاول : هو ان المواجهة تتم بعيداً عن رجل الشارع العادي ، فالاخير مهتم بتدبير لقمة العيش اكثر من التفكير في الديمقراطية او الحكومة الاسلامية ، وبعبارة اخرى فان الشعب المصري لا يوافق على سياسات الحكومة لانها لم تفلح في تأمين احتياجاته المعيشية ،لذلك فهو غير متعاطف معها في المواجهة ، كما ان الشعب نفسه لم يبد اهتماماً بالجماعات الاسلامية لانها لم تقترب منه ، ولم

تطرح حلولاً لمشكلاته ، ولم تجاهد من اجله ، وبالتالى فقدت الجماعات الاسلامية تأييد الشارع المصرى .

السبب الثانى يكمن فى اسلوب التعبير عن المواجهة ، والادوات المستخدمة فيها هى ابعد ما تكون عن طبيعة الشعب المصرى الذى يرفض العنف ، والقتال ، والارهاب ، وعلى عكس ذلك تماماً فهو يؤمن بالتعايش بين الافكار والجماعات ، ولا يسجل التاريخ المصرى الحديث اى حوادث عنف بين المسلمين والاقباط الا عندما ظهرت جماعات الاسلام السياسى ، كما لا يسجل اى مواجهة بين الحكومات المتعاقبة وجماعات الاسلام السياسى الا عندما تتحول الاخيرة الى تنظيمات تتبنى منهج (التكفير) والانقلاب من هنا فان الحديث عن الشعب المصرى فى اطار المواجهة هو حديث عن (ضمير الغائب) ، هذا على الرغم من أن الحكومة تتحدث باسمه ،والجماعات ايضاً تتحدث باسمه ، فى حين انه آثر الصمت البليغ .

اما احزاب المعارضة فقد اكتفت بادانة افكار وسلوكيات الطرفين دون ان تتقدم خطوة اكثر من ذلك على صعيد الدفاع عن البديل الديمقراطى . فهى وان كانت تتحدث عن غياب الديمقراطية أو هامشيتها ، الا أنها لم تزل فى مرحلة أنتظار ان تهبط عليها الديمقراطية كمنحة من الحكومة . أو هبه من السماء . ومن هنا يأتى هذا الكتاب كمحاولة لطرح البديل الديمقراطى على امل ان يثير حوار ذو أفق ، يرى الحقيقة فى الأفق ، وليس بين كفى هذا الطرف او ذاك .

المؤلف

الدولة وجماعات الاسلام السياسى
« رؤية نقدية »

قطع الرئيس حسنى مبارك الشك باليقين عندما قال لمجلة (دير شبيجل) الالمانية ان الرئيس السادات شجع تكوين الجماعات الاسلامية بهدف مقاومه التيار الشيوعى فى مصر .

وهكذا لم يعد هناك ادنى شك فى ان جهاز الدولة فى مصر هو الذى رعى التطرف الدينى ، وتبنى منذ بداية السبعينات جماعات الاسلام السياسى بمختلف الفصائل ، وقد حاولت الدولة استخدام هذه الجماعات لمواجهة النشاط اليسارى والناصرى فى الجامعات .

لقد اغمضت الدولة عيونها عن نشاط الجماعات الاسلامية ، الامر الذى تقرره حيثيات حكم محكمة امن الدولة العليا فى قضية تنظيم (الجهاد) اذ تقول : « ظلت سلطات الامن غافلة عن نشاط التنظيم والذى بدأ فى صيف ١٩٨٠ بدعوة الشباب الانضمام اليه ووضع الخطط وجمع المعلومات وارتكاب حوادث النهب والسرقة وشراء الاسلحة وتخزينها ، وتدريب اعضائه على استعمال الاسلحة ، ورغم ان التنظيم قد كثف نشاطه بعد ٢ سبتمبر ١٩٨١ متمثلاً فى عقد اجتماعات بين قياداته ، وانتقالهم بين محافظات الوجه القبلى والقاهرة والجيزة وتكثيف نشاطهم فى التدريب على السلاح ، فان سلطات الامن بما لها سلطة الضبطية الادارية ، وهى اتخاذ الاجراءات المانعة من ارتكاب الجريمة قبل وقوعها باتخاذ تدابير الوقاية واحتياطات الامن العام لم تتخذ اى اجراء جدى . أى كشف هذا

التنظيم وتحركاته قبل ان يبدأ فى تحقيق اهدافه) .

ان حسابات النظام الخاطئة تقوم دوما على اساس الموازنة بين جماعات الاسلام السياسى وبين اليسار ، وتحاول ان تخيف هذا بذاك غير مدركة خطورة هذا المنهج الذى توظفه القوى السياسية لصالحها .

يقول د. سعد الدين ابراهيم : فى اوائل السبعينات افرج الرئيس انور السادات عن بقية المسجونين والمعتقلين من الاخوان المسلمين ، واعطاهم الضوء الاخضر لكى ينشطوا سياسياً ، وبخاصة فى الجامعات المصرية التى كان يسيطر على العمل السياسى فيها حينئذ اليساريون والناصريون المناوئون لنظام السادات ، ونمت التيارات الاسلامية فى مصر باطراد منذ ذلك الحين ، وبدأت تشكل ظاهرة اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية متصاعدة . وقد افلتت من قنصة اجهزة الدولة ورعايتها ، خصوصاً عندما انحرف مسار الدولة بنسبة كبيرة ء عن المشروع الاسلامى والوطنى . من خلال توقيع معاهدة الصلح مع الصهاينة) (١)

ان التحليل الموضوعى للاساليب التى اتبعتها الدولة فى التعامل مع ظاهرة نمو جماعات الا سلام السياسى يكشف عن اوجه قصور لاحصر لها .

فقد اتبعت الدولة الاساليب التالية :

١) محاولات لاحتواء هذا التيار ، خصوصاً فى بدايته ومغازلته الى حد ان الرئيس السادات طرح شعار (العلم والايمان) وحاول ان يكسى خطابه السياسى والجماهيرى بنفحة دينية ، كما حاولت الدولة استخدام الجماعات الاسلامية لمواجهة النشاط اليسارى الذى كان سائداً منذ بداية السبعينات فى جامعات مصر ، ووصل الامر الى حد محاولة الدولة استخدام الجماعات الاسلامية بعضها ضد البعض الآخر .

ويروى احد اقطاب جماعة المسلمين (التكفير والهجرة) وهو عبد الرحمن ابو الخير فى كتابه (ذكرياتى مع جماعة المسلمين) حواراً غريباً ، ومثيراً للدهشة ، ربما كان مفيداً ان نشير اليه ، لكى ندرك الى اى مدى وصلت الدولة فى محاولة استخدام الجماعات الاسلامية ضد بعضها يقول ابو الخير : بعد احداث الكلية الفنية العسكرية (١٩٧٤) عقد اجتماع لقادة جماعة (المسلمين) او مايسمى اعلامياً (التكفير والهجرة) ودار حوار بدأه احد قادة الجماعة ويدعى ابو عبد الله (اسمه الحقيقى ماهر بكرى) قائلاً :(٢)

– لقد عرضت الحكومة رغبيتها فى التعاون معها على اساس ان جماعتنا تصرف الشباب عن المناهج الانقلابية وتدعو الى الهجرة.. ان الحكومة فى حاجة الى جماعة اسلامية تستوعب الخاصة من الشباب ، ثم الى جماعة تستوعب العامة من الشباب .. ونحن ان شاء

الله جماعة الخاصة وقد قبلنا ذلك ، وقد يقولون علينا عملاء ، فيقولوا، المهم ان نحقق تقدم الجماعة ، وسنصبح ان شاء الله الجماعة الوحيدة في مصر .

ابو الخير يرد : والاخوان المسلمين ؟

ابو عبد الله : قد تكون هذه جماعة العامة المنتظرة .

ابو الخير : وفى مقابل اى شئ يطلق (الطاغوت) ايدينا فى العمل للاسلام بحرية ؟

ابو عبد الله : فى مقابل صرف الشباب عن الانقلابات ، فالحكومة قدمت هذا العرض وتعلم تماماً ان منهجنا لايتصادم مع خطتهم حالياً فهو منهج هجرة ، ويصرف الشباب عن التجمعات ذات المناهج الانقلابية شأن تنظيم الفنية العسكرية .

ويمضى الحوار بينهما الى ان يتدخل شكرى مصطفى قائلاً : (اننى اقول للطاغوت انا لا أشكل عقبة فى طريقك ، فحجبى للنساء عن الجامعات والمدارس يعنى اننى اقول للطاغوت ، هاأنذا اريحك من مشاكل تعليمهن وأنتقالاتهن ، وهجرتى لاتشكل خطراً انقلابياً عليك ، واسهم بذلك فى تخفيف مشاكل الاسكان واترك الوظائف فأريحك من المرتبات التى تدفع لنا) (٣)

والامر المؤكد ان اجهزة الامن كانت قد رصدت منذ العام ١٩٧٢ حرية ونشاط جماعة المسلمين (التكفير والهجرة) مكنها غضت الطرف

عنها لسبب او لآخر ، فقد سافر (هاجر) بعض اعضاء الجماعة الى اليمن والعربية السعودية ، وهاجر فريق كبير من الجماعة الى المناطق الجبليه بمحافظة المنيا ، حيث اقاموا فيها وحاولوا استصلاح الارض ، واقامة مجتمع اسلامى ، حتى العام ١٩٧٧ عندما اقدمت جماعة (المسلمين) لاول مرة الى استخدام العنف ، باختطاف واغتيال الشيخ حسين الذهبى وزير الاوقاف ، فبدأت المواجهة بين الدولة والجماعة . وبطبيعة الحال فان التنظيم الاسلامى الجديد (الجهاد) استفاد من درس المهاونة مع النظام ، فجاء محمد عبد السلام فرج فى اوائل السبعينات ليعلن فى كتابه (الفريضة الغائبة) ١٩٧٩ (ان طواغيت هذه الارض لن تزول الابقوة السيف) ، وتعلن الجماعة اهدافها بعد ذلك فى مطبوع سرى يحمل عنوان (ميثاق العمل الاسلامى) وقد وردت فيه عبارة (تأبى الجماعة المداهنة والركون وتستوعب ماسبقها من تجارب) وهى اشارة واضحة الى مداهنات الاخوان مع النظام . وكذلك مهادنات شكرى مصطفى . وترفض جماعة (الجهاد) هذا الاسلوب ، لكن الدولة استمرت فى استخدامه حتى هذه اللحظة ، استناداً الى منهج استخدام جماعة ضد جماع اخرى .. او السماح لجماعة بالحركة سعيا الى تحجيم حركة الجماعات الاكثرتطرفاً ، ومعاداة للدولة .

ولم يكن هذا الاسلوب – الفاشل – هو الوحيد الذى استخدمته

الدولة ، فبديل الاحتواء والمهادنة معروف اى العنف واستعداء الآخرين، ومحاولة تشويه صورة الجماعات بين الجماهير مستخدمة فى ذلك آلة الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة .

التخويف والاستعداء

لقد شنت الآلة الاعلامية الحكومية بدعم من مفكرين وكتاب (محسوبين على التيار اليسارى) حمله واسعة النطاق لاستعداء اصحاب القرار فى البلاد ، والجماهير ايضاً ، ضد الحركات الاسلامية ، ويضخمون الكلام عنها ارجافاً وتخويفاً .

واتخذت ظاهرة الاستعداء فى بعض جوانبها صورة المقارنة الدائمة والتشبيه المستمر للحركات الاسلامية السنية بالحركة الايرانية الشيعيه ، حيث يضرب المثل دائما بايران على انها صورة لما يكن ان تكون عليه الدولة الاسلامية فى اى جزء آخر من البلاد الاسلامية : قتل،تعذيب ، سجون ، اعدامات بالآلاف . وبلامحاكمات .. الخ هذه القائمة من إنتهاكات حقوق الانسان .

وهذا هو المثال : (٤)

الكاتب حسين احمد امين كتب مقالاً ضمن كتابه (الاسلام فى عالم متغير) على شكل بيان اسماه : (البيان العاشر لقائد الثورة الاسلامية) ، يتخيل فيه الكاتب ان ثورة قامت فى مصر ، وان هذا هو البيان العاشر لقائدها بعد ثلاثة اشهر من قيامها ، وقد اخترت بعض

النصوص تدل على منهج الاستعداء والتخويف الذي إنتهجه الكاتب :

يقول في سياق الكلام عن الاعدامات التي قامت بها الثورة في الاسابيع الاولى : (لقد افلحنا بتوفيق من الله وفضله في ان نستأصل في الاسابيع الاولى شأفة العلمانيين والدنيويين ، ورؤساء أهل الذمة والفنانين والملاحدة والشيوعيين والاشتراكيين والناصريين والوفديين وغيرهم من اتباع المذاهب الضالة فاستريحنا بذلك وأرحنا) .

(*) ويقول في سياق رد القول باحتمال وجود تصدع في مجلس قيادة الثورة : (اعلم علم اليقين ان افراداً منكم قد شرعوا يتهامسون فيما بينهم بان تصدعاً قد طر أعلى قيادة الثورة الاسلامية المباركه ، وبأن الخلاف والشقاق قد دبابين أفرادها ، وذلك لمجرد اننا قمنا خلال الاسبوع الفائت باعدام حفنة من المارقين العصاة في هذه القيادات ، في حين ان عددهم لايتجاوز الفين وثمانمائة في جميع محافظات القطر) .

(*) ويقول في سياق الرد على اعدام نائب الرئيس : ان بيننا وبينه خلافاً كبيراً ، وان ذلك الخلاف يرجع الى موضوعات حيوية شتى هي لصيقة بجوهر الدين ومن اركانه ، فقد افتى هذا الفاسق المبتدع ، خلال الاسابيع الاخيرة من حياته ، بأن صبغة اليود لاتنقض الوضوء ، وبأن ظاهر قدم المرأة ليس بعورة ، وبأن اقتناء الصور الشمسية لآدميين لاغبار عليه) .

ويمضى الكاتب حسين احمد امين فى تخيل احوال مصر ، والاحوال التى سيلاقيها المصريون اذا وقعت الثورة الاسلامية ، وهو تخيل استند على قاعدة : رسخت فى الاذهان مفادها ان هناك علاقة طريدة بين العنف والارهاب والصحوة او الحركات الاسلامية ، وهى قاعدة ثبت بالدليل القاطع انها غير صحيحة .

وهذا هو الدليل :

لقد انتهت الدراسات التى قامت بها بعض الصحف والمجلات الامريكية الى وجود : (٣٧٠) منظمة ارهابية فى العالم - مع تحفظنا على اطلاق وصف (الارهاب) على عموم المنظمات - تتمركز فى (٦٣) دولة . وتباشر نشاطها فى (١٢٠) دولة .

هذه المنظمات شنت فى عام ١٩٨٢ (كما جاء فى كتاب د . أحمد جلال عز الدين - الارهاب والعنف السياسى) ما يلى :

(٧٩٤) عملية ارهابية دولية وقع ضحيتها (٩٥٤) شخصاً ، وقد وقع ٤٣٪ من هذه العمليات فى دول اوروبا الغربية ، ووقع فى امريكا اللاتينية ٢٢٪ منها ، وفى الشرق الاوسط ١٥٪ ، وفى الولايات المتحدة ٦٪ منها .

ويتضح من هذه الاحصائية ان العمليات الارهابية التى وقعت فى الشرق الأوسط الذى هو المحور الذى تظهر فيه تيارات الغلو تعد ١٥٪ من الحوادث التى وقعت فى العالم عام ١٩٨٢ م . واذا علمنا ان

معظم هذه العمليات الارهابية التى وقعت فى المنظمة ذات صلة باحدى ثلاث قضايا هى :

١ - الحرب العراقية - الايرانية

٢ - الاحتلال الصهيونى لفلسطين

٣ - الصراعات الاهلية فى لبنان

اذا علمنا ان معظم العمليات (الارهابية) فى هذه المنطقة هى انعكاس لهذه القضايا تاكد لنا ان حجم الغلو ضعيف فى مقابل الارهاب العالمى ، لكن لا يخفى على احد ان هناك من ينظر للامور - عمداً - بعين (عوراء) .. ترى التطرف والارهاب فينا ، ولاتراه فى سوانا ، خصوصاً اذا كان (سوانا) هم اوروبا وامريكا (!)

التفسير الأصولى للأزمات

لقد انساق الاعلام العربى بصفة عامة ، والمصرى بصفة خاصة وراء ماتبثه وكالات الانباء الغربية ، والاذاعات الموجهة (صوت اميركا - لندن - مونت كارلو) من تحليلات ترمى الى الصاق كل كارثة تحدث فى العالم الى (الأصوليين) ، ويصل الحال فى بعض الاحيان الى وصف مشاهد الحدث (الكارثة) لتكامل الاعتقاد بأن القائمين عليه من (الأصوليين) فيقال : (قام ملتحون يرتدون ملابس قصيرة على النمط الباكستانى ، ... الخ) ثم يثبت بعد ذلك ان (الاصوليين) لاعلاقة لهم بالحادث على الاطلاق .

وقد آثار هذه الظاهرة الاستاذ فهمى هويدى - وهو على كل حال غير محسوب على تيار (التطرف) - فكتب مقالاً بصحيفة (الأهرام) القاهرية بتاريخ ١٤٠٩/٥/١٠ هـ تحت عنوان « التفسير الأصولى للأزمات) بين فيها (ان عام ١٩٨٨ شهد تأسيس مدرسة متكاملة فى الخطاب والتفكير يمكن ان نطلق عليه : « مدرسة التفسير الأصولى لأزمات التاريخ » .

هذه المدرسة تقوم - كما يقول هويدى - على عقيدة ثابتة مفاداها ان الاسلاميين هم اساس كل شر ومصدر كل بلاء وغم وكرب ، وهذا المنهج ليس جديداً ، ولكن تأسيس المدرسة وتجمع رموزها ، ونشر فروعها فى الداخل والخارج هو الانجاز الذى تم بوضوح هذا العام ، يتصل بذلك ايضاً ان كفاءة العمل قد تحسنت كثيراً بحيث بات الحدث يقع فى الجزائر مثلاً فى الصباح ، فتسمع تفسيره «الاصولى» بعد الظهر فى اذاعتى «مونت كارلو» و« لندن » ، ويقرأ تحليلاً موسعاً له فى القاهرة على ذات الموجة خلال ايام قليلة) . (٥)

واورد الاستاذ فهمى هويدى على ذلك ثلاثة شواهد :

(١) قضية الحل والحرمة فى الغناء التى رافقت احداث اسيوط فى عام ١٩٨٨ ، والتى حاول فيها بعض المجلات انذاك بانها « مؤامرة لاغتيال الوجدان المصرى) .

(٢) اغتيل احد القساوسة فى اسيوط فتحدث راديو لندن عن

الاصوليين الذين ارتكبوا الجريمة ، وانهم اربعة ملثمين ملتحين شوهدوا يفرون بعد الحادث . . ثم تبين من التحقيق ان القاتل رجل مسيحى لا هو (متطرف) ولاهو مسلم اصلاً ، والمشكلة اسرية بين القاتل وزوجته، أيد فيها القسيس موقف الزوجة ، فانتقم منه الزوج .

(٣) ازمة الدولار ، وصفها احد الكتاب بانها من صنع الاسلاميين الذين يهدفون الى تقويض النظام الاقتصادى .

الارهاب الرسمى

ونزيد على ذلك ان الاعلام الحكومى وانصاره من بعض الكتاب ركزوا على ما اسموه (الإرهاب الأصولى)وتجاهلوا عمداً (الارهاب الحكومى) ، وعلى سبيل المثال فانه فى عهد وزير الداخلية السابق اللواء زكى بدر جرت عمليات اغتيال لاعضاء فى الحركات الاسلامية جهاراً نهاراً ، وفى عرض الطريق .

وليس هناك دليلاً ابلغ من تقرير المنظمة العربية لحقوق الانسان (١٩٩١) الذى ورد فيه (ان المنظمة تلقت على مدى هذا العام مزيداً من التقارير والشكاوى بشأن حملات القبض العشوائى والاعتقال تركز معظمها فى اوساط المشتبه فى انتمائهم الى الجماعات الاسلامية ، وفى حالات كثيرة استمر احتجاز الاشخاص الذين طالتهم هذه الحملات رغم صدور قرارات من النيابة باخلاء سبيلهم ، كما استمرت الشكاوى من رفض وزارة الداخلية الافراج عن اعداد من المعتقلين

رغم حصولهم على احكام نهائية بالإفراج عنهم ، وفى حالات عديدة تحايلت وزارة الداخلية على هذه الاحكام باصدار اوامر اعتقال جديدة - كما شملت اجراءات القبض والإعتقال اعداداً كبيرة من الفلسطينين وبعض الجنسيات العربية الاخرى ، وخاصة فى اعقاب ازمة الخليج ، وحادث اغتيال الدكتور رفعت المحجوب ، كما طالت هذه الاجراءات مئات من المواطنين الذين القى القبض عليهم بعد اضطرابات شهدتها مناطق عديدة فى اعقاب اعلان نتائج مجلس الشعب) .

هذه الفقرة وردت ضمن تقرير المنظمة العربية لحقوق الانسان (٩٩١) الذى احتل مساحة ٢٧ صفحة مليئة بانتهاكات حقوق الانسان فى مصر ، على ان أخطر ماجاء فيها بنص التقرير هو (لقد تصاعدت الشكوك حول مدى التزام اجهزة الشرطة بالضغوط القانونية فى استخدام الاسلحة النارية ضد المطلوب القبض عليهم) .

ويذكر التقرير واقعة صدام حدثت فى يوليو ١٩٩١ عقب اقتحام الشرطة لمسجد (السايح) ابان اعتصام عدد افراد الجماعات الاسلامية بداخله بمدينة (ديروط) باسيوط ، اسفر عن مصرع (٣) مواطنين ، وقد عاين مندوبو المنظمة المصرية لحقوق الانسان اثار كثافة اطلاق نيران الشرطة على جدران ونوافذ منازل تبعد عن مسجد (السايح) بنحو ٥٠٠ متر ، مما يشير الى ان قوات الشرطة استخدمت الاسلحة النارية فى مطاردة الفارين من المسجد

الى الشوارع المحيطة ، فضلاً عن استخدامها للذخيرة الحية دون تقيد بالقانون ، وقد اشار بيان صادر عن المنظمة المصرية لحقوق الانسان فى هذا الصدد الى ان الشرطة بادرت باطلاق الرصاص رغم ان تسليح عناصر الجماعة الاسلامية لم يكن يتضمن الاسلحة النارية ، كما انها لم تكن فى موقع المجابهة معها ، بل كانت تبحث عن وسيلة للانصراف ، وليس الى استمرار اعتصامها بالمسجد ، وهو ماأكده شهود العيان وبينهم نائب بمجلس الشعب عن الحزب الوطنى الحاكم .

وتذهب بعض الاراء الى ان اصل العنف الذى تمارسة الحركات الاسلامية فى مصر مبعثه العنف ايضاً ، فليس سراً ، وكما ورد على لسان الكثيرين ان معظم الجماعات قد خرجت من عباءة الاخوان . او من دوامة العنف التى وضعوا فيها ايام عبد الناصر مثلاً ، وان لم يكونوا منتظمين فى الجماعة ، لان الاعتقالات وقتها قد طالت الكثيرين من غير (الاخوان) .

لقد كانت السجون هى منبع التطرف ، وفيها تلقى دروسه الاولى ، ولذلك سارع الشيخ حسن الهضيبى المرشد العام للاخوان المسلمين ، الذى كان معتقلاً ايضاً ، الى وضع حد سريع لغزو أفكار التطرف لعقول اخوانه من السجناء ، فاصدر كتابه « دعاة لاقضاه » رفض فيه الافكار الجديدة الداعية الى العنف وتكفير المجتمع (أفكار الشيخ سيد قطب) .

مانريد قوله ان عنف المعتقلات والتعذيب كان السبب المباشر لافكار التطرف ، وهذا يؤكد ان نظرية « العنف يولد العنف » هى نظرية صحيحة ، كما يؤكد ان الحل الامنى وتشديد العقوبات لم ولن يساهم فى حل المشكلة .

ومن المفيد هنا نقل تصور حسن السحيمى (الحياة اللندنية ٩٢/١١/١٣) المعتقل فى قضية « الفنية العسكرية » حول هذه المسألة حيث يقول : « يوم قبلت الانضمام الى تنظيم « الفنية العسكرية » وحاولنا اقتحام الكلية كنت اعرف ان فشل العملية سيعنى موتى شنقاً ... لم استبعد احتمال قتلى بالرصاص اثناء تنفيذ العملية. فهل منعنى هذا الرادع ؟ يجب ان يكون الوازع داخلياً لدى الانسان، وكل فرد يقتنع بان مسلكه خاطئ سيردع بغض النظر عن القانون والعقوبة »

وهذا مثال آخر .

فى حديث لمجلة (صباح الخير) القاهرية ٩٢/١٢/١٧ قال صفوت عبد الغنى الذى وصفته اجهزة الاعلام المصرية بأنه « قائد الجناح العسكرى لتنظيم « الجهاد » وهو ايضاً المتهم الثانى فى قضية اغتيال رئيس البرلمان رفعت المحجوب :

– لقد بعت وبايعت وانتهى الامر كله ، والشهادة اسمى امانينا ، والامل فى وجه الله كبير ، وليس فى وجه الطغاة الكافرين (!) الكلام

السابق كان رد صفوت على سؤال : الاتخشى حكم الاعدام الذى يمكن ان يصدر ضدك ؟

وفى الحقيقة ان اجهزة الدولة ، ونعنى اجهزة الامن ارتكبت جرائم لاحصر لها ضد حقوق المعتقلين من الحركات الاسلامية ، وقد سجلت هيئه المحكمة فى قضية تنظيم (الجهاد) فى اوائل الثمانينات بالدليل القاطع وقوع تعذيب ضد المتهمين فى القضية ، بهدف الحصول على اقرارات من المتهمين بالجرائم التى وقعت وظروف وقوعها ، والمشتركين معهم ، وقد وصل الامر الى فتح التحقيق مع المسؤولين من رجال الشرطة عن تعذيب اعضاء تنظيم (الجهاد) ، وكان على رأسهم : النبوى اسماعيل وحسن ابو باشا وعدد من ضباط المباحث العامة ومصلحة السجون .

والمنطق يقول : اذا كانت الحكومة تعاقب اعضاء الحركات السياسية بتهمة انشاء تنظيمات سرية ، والعمل ضد نظام الحكم .. الى أخر التهم المعروفة ، والتى باختصار تتعارض مع الدستور المعمول به فى البلاد .

فان المنطق نفسه يفرض محاكمة وعقاب اى مسؤول عن تعذيب مواطن ، سواء اكان متهماً اوحتى مداناً ، فقد نصت المادة ٤٢ من الدستور على (ان كل مواطن يقبض عليه او يحبس او تقيد حريته بأى قيد تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الانسان ، ولايجوز ايذاؤه

بدنيا او معنويا .. وكل قول يثبت انه صدر من مواطن تحت وطأة شئ مما تقدم او التهديد بشئ منه يهدر ولا يعول عليه) .

هذا هو الدستور وهوحكم على الحركات الاسلامية ، وحكم لهم ضد الارهاب الذى تمارسه اجهزة الامن ضدهم ، فالاحتكام الى الدستور ضد طائفة من المتهمين ، دون طائفة اخرى ، يترك مساحة للاحتكام الى دستور آخر قد يكون اكثر عدلاً - من وجهة نظر الطائفة المظلومة - اى السلاح .. وهنا مكمن الخطورة . ان الخلل فى تطبيق القانون على الجميع ، يخلق حالة من عدم الثقة . وهذا ما يؤكده الشيخ عمر عبد الرحمن فى حديث لمجلة « اكتوبر » ٩٢/١٢/٢٠ سألته المجلة : لماذا اخترت الاقامة فى امريكا وتعلن الحرب الكلامية ضد النظام المصرى ، لماذا لاتناقش الموقف مع المسئولين فى بلدك ؟

قال : لاننى لا اثق فى احد من المسئولين ، واذا كان الجلوس مع المسئولين سيحقق نتائجه ، فيجب الجلوس مع علماء موثوق فى ذمتهم وضمائرهم ، بشرط ان لايكونوا من علماء السلطة كشيخ الأزهر والمفتى .

الحوار المفقود

لم يحدث حتى الان اى حوار حقيقى بين الحكومة والجماعات الاسلامية ، اللهم الا ذلك الحوار الذى جرى داخل السجون ، وهو حوار يتم بشروط منقوصة ، ولا يمكن ان يؤدى الى نتائج ايجابية ،

كما ان اجراء هذا الحوار مع رموز « الاسلام » الرسمية سيفقده مصداقية بالتأكيد ، لذلك كان لابد من الاستعانة بقيادات اسلامية معتدلة من خارج المؤسسات الرسمية . وفي هذا الصدد يذكر الشيخ عمر التلمساني في مذكراته انه سمح له باجراء حوارات مع بعض الشباب داخل السجون لمرتين ، وكانت نتيجتهما طيبة جداً ، ثم اوقفت تلك الحوارات ، عندما احست الحكومة بتأثيرها الحقيقي ، الذي ربما يكون في غير الاتجاه الذي تريده . وثمة فرضية تقول ان الحكومات تخشى الجماعات الاسلامية المعتدلة أكثر من جماعات التطرف ، لان الاولى تعرف اولوياتها ، وترتبها حسب الاصول ، وتحقق نجاحات جيدة ، كما حصل في الاردن ومصر واليمن اما الاخرى اي الحركات الاسلامية التي تتبنى العنف كمنهج ، فانها توفر للسلطات الفرصة لقمعها عبر اتهامها بالتطرف ، وينبغي هنا ان تصارح الحكومات نفسها والناس ، حول ما اذا كانت لا تريد التطرف ام انها لاتريد (الاسلام السياسي) ككل ، حتى لو وافقت حركات الاسلام السياسي على الديمقراطية ومبدأ تدوال السلطة ، وهذه المصارحة يجب ان يمارسها جمهور المثقفين ايضاً ، فهم اما ان يقبلوا التعددية بوجود جماعات الاسلام السياسي او يلغوها نهائياً .

اما الحديث عن رفض الاسلاميين لانهم اعداء الديمقراطية فهذا مرفوض ، لان يمكن ان يقال عن الاسلاميين في هذا الشأن

يمكن ان يقال عن التيارات الاخرى من يسار او غيره .

ان الاعتراف باحزاب الاسلاميين فى الوطن العربى (بما فى ذلك مصر) سيلغى ٨٠ فى المئة على الاقل من مشكلة التطرف والعنف، اما اذا بقيت عقلية الحزب الواحد الذى لايريد التخلى عن السلطة ، مهما كانت الظروف الظروف ، فان الرصاص والقتل لن يورث الامزيداً من الدم والاحقاد ، ولن يقضى على التطرف ، وانما سيفاقمه .

ان الاحتكام الى مبدأ التعددية السياسية هو البديل الديمقراطى لمبدأ اعتقال الفكر والحركة فى سجون ثبت عمليا وتاريخياً انها مدارس تفرخ المزيد من حركات العنف .

ان تجربة (جبهة الانقاذ) الجزائرية التى كانت قاب قوسين او ادنى من الوصول الى الحكم ، عبر بوابة الانتخابات التشريعية ، ووفق الضوابط والمعايير الديمقراطية ، هى مختبر حقيقى اثبت ان الحكومات العربية ليست ديمقراطية ، او انها تفهم الديمقراطية على النحو الذى يمكنها من احتكار السلطة دون غيرها .. فعلى الرغم من ان النظام المصرى الحاكم يتحدث منذ منتصف السبعينات عن الديمقراطية والتعددية السياسية ، الا انه لم يحدث ان اقترب حزب معارض يسارى ، او وسطى او يمينى من الشوارع المتاحة لمجلس الوزراء ، ولانقول القصر الجمهورى

لقد ثبت بالدليل القاطع ان الحكوم لا تؤمن بمبدأ تبادل ونقل السلطة سليماً ، وان الدولة تمارس اقصى درجات العنف ضد جماعات الاسلام السياسى ، لانها تشعر ان هذه الجماعات هى المنافس الحقيقى لها على السلطة ، وليس لأى سبب آخر .

ان العنف الذى أبدته الحكومة الجزائرية فى مواجهة (جبهة الانقاذ) حين تمكنت الاخيرة من الوصول الى السلطة عبر انتخابات برلمانية ، يؤكد ان الحكومة تدافع عن وجودها بكل الادوات ، بما فى ذلك العنف .

وجهاز الدولة فى مصر يستخدم العنف لحماية نفسه ، وهو عندما يواجه جماعات الاسلام السياسى بالعنف ، فانه فى الحقيقة - يواجه الخطر المحدق بالسلطة .

يقول د. محمد عمارة فى المناظرة الشهيرة فى معرض القاهرة الدولى للكتاب (١٩٩٢) : (يجب ان ندين عنف الدولة .. من الذى يقول ان عنف الفرد او الجماعة يوازى عنف الدولة ؟ الدولة حينما تمنعنى من ان يكون لى حق التفكير والتعبير والتنظيم .. هذا عنف مابعده عنف ، وكل ماتبعه من عنف يكون مبرراً ، لقد دخلت الحركة الاسلامية فى امتحان صعب ، ويمكن ان تقارنوا بين سيد قطب قبل ان يدخل المحنة (الاعتقال) ، وبعد ان دخلها ... لقد دخل سيد القطب المعتقل وهو فى قمة العقلانية ، والاستنارة والمرونة والاعتدال ثم اصبح فى

الخلط المتعمد

لقد وقعت اجهز الدولة ، كما وقع مفكرون ، ومثقفون فى خطأ فادح حين وضعوا جميع منظمات الاسلام السياسى فى سلة واحدة ، وقد ساهم هذا الخطأ فى ازدهار التطرف ، كما ساهم فى توفير مبررات مهمة فى ايدى الذين يروجون له ، وذلك حين يذهب هؤلاء الى القول بانه مادامت الهجمة لاتفرق بين معتدل ومتطرف ، فلنكن متطرفين حتى لاتكون ضحايا صامتة .

وفى الواقع انه فى مصر (كما فى سائر الدولة العربية) ثمة جماعات لاتتعاطى السياسة اصلاً ، وثمة جماعات حسمت قضية العنف فى مناهجها واستبدلته بالحوار ، والدعوة بالتى هى احسن .

ويمكن القول ان جهاز الدولة فى مصر اعطى بعض الحريات السياسية النسبية لجماعة (الاخوان المسلمين) بهدف ان تقوم الجماعة بمواجهة التيار (الجهاز) ، ولكن هذا الاعتماد لم يصل الى حد اعطاء تنازلات جوهرية لجماعة (الاخوان) وقد وجدت هذه السياسة الترجمة العملية لها فى تغاطى الحكومة عن نزول الاخوان فى قائمة انتخابية موحدة مع احزاب سياسية موجودة ، ودخولهم مجلس الشعب فى دورتى ١٩٨٤ ، ١٩٨٧ حيث شكلوا اكبر قوة معارضة من الناحية العددية داخل البرلمان ، ولكن دون اعطائهم

مكسباً جوهرياً ، وهو حق التنظيم السياسى المستقل .

ويلاحظ ان العامين الاولين من التسعينات شهدا تحولاً كبيراً فى موقف الحكومة من جماعة (الاخوان) اذ جرت عمليات اعتقال لعناصر من الاخوان على ذمة قضية (سلسبيل) وهى شركة كمبيرتر يملكها ثلاثة من الاخوان ، كما جرت اعتقالات اخرى فى الشرقية والمنصورة ، وشن وزير الداخلية اللواء محمد عبد الحليم موسى هجوماً إعلامياً على جماعة الاخوان ، واتهمها بانها ترعى وتفرخ المتطرفين.

ويقول التقرير الاستراتيجى الصادر عن الاهرام (١٩٨٧) ان السياسة التى يتبعها النظام مع الاخوان تدخل ضمن سياسة (الترغيب والترهيب) حتى يتم تحجيمها سياسياً دون ان يفتقد النظام الأرضية اللازمة للتعامل معهم ، وهو يحقق بذلك هدفين اساسين : الاول احتواء خطر التيار الجهادى ، والثانى إضفاء شرعية معينه على سياساته على اساس انه لا يستبعد هذه القوى من المعادلة السياسية.

اما سياسة النظام تجاه الجماعات الجهادية فاعتمدت على منهجين كلاهما - فى اعتقادى - خاطئ .

المنهج الاول هو توجيه ضربات عنيفة تفتقد فى كثير من الاحيان الى الرشد السياسى ، اذ ترك امر المواجهة الى وزارة الداخلية ، وهى بحكم تكوينها ، وآلياتها جهاز (عنيف) ، لايؤمن بالحوار ، كما ان الحوار ليس مهمتها ، وقد اشتكى وزير الداخلية عبد

الحليم موسى من ان الجهات السياسية والحزبية لاتتعاون بالقدر الكافى مع وزارته ، لان الازمة فى تصوره (ومعه كل الحق) ليست أزمة امنية فقط .

وفى الواقع ان أزمة المجتمع المصرى أزمة هيكلية ، تتعدد فيه مستويات ومظاهر الأزمة ، هناك أزمة سياسية تتعدد اشكالها فى صيغة علاقة الدولة بالغرب ، واختلال علاقة الدولة بالاقطار العربية ، وعلاقة نظام الحكم بالجماهير عبر المؤسسات السياسية المشكوك فى مصداقيتها كمؤسسة البرلمان التى ثبت ان المفسدين ، وتجار المخدرات تسللوا اليها بفعل سطوة المال ، او المؤسسات الحزبية التى تناضل منذ سنوات لاقرار حق كافة القوى السياسية فى تشكيل تنظماتها المستقلة ، لكن صوت هذه الاحزاب يصطدم عادة بقانون الاحزاب .

وهناك أزمة اقتصادية تحتاج الى حل عن غير طريق صندوق النقد والبنك الدوليين ، والمعونة الامريكية (!) .

وهناك أزمة اجتماعية لها علاقة بالازمة الاقتصادية ، تتجسد فى ٣ مليون شاب عاطل عن العمل ، وهناك ازمة اسكان ، وازمات فى قطاع الخدمات .

ان التطرف فى واقع الحال هو تعبير عن ازمة اجتماعية ، ومعالجة الظاهرة لايكون بتحليل اسبابها ، ودوافعها ، على ان يكون

الحل ممثلاً لضمير (الجماعة) وليس لرؤية الحاكم ولان مثل هذا الحل مفقود ، فان سياسة (الضرب فى المليان) مازالت هى السياسة العليا المتبعة من قبل الدولة فى مواجهة جماعات الاسلام السياسى .

الحوار المباحثى

اما المنهج الثانى الذى اتبعته الدولة فى مواجهة جماعات الاسلام السياسى فهو (الاحتواء) ، وان لم يكن بالمعنى المؤسس اويتبنى بعض مطالبها ، وانما كان لهذا الاحتواء مظاهر اخرى منها رفع شعار الحوار مع الجماعات الاسلامية ، واقامة الندوات لهذا الغرض ، والتى يشارك فيها بعض رجال الازهر و وزارة الاوقاف .

وقد ظهر تقليد لاقامه هذه الندوات سمى (قوافل الدعوة) التى وصلت الى اقاصى الصعيد ، ولكن يؤخذ على هذه اللقاءات والندوات انها تتم تحت رعاية وزارة الداخلية ، وفى ظل رقابتها ، وهو ماجعل اعضاء الجماعات الاسلامية يطلقون عليها اسم (الحوار المباحثى) ويهاجمونها فى منشوراتهم ، وبياناتهم ، خصوصاً وان اغلبها تم فى السجون ، وهو الامر الذى يفقدها معناها وجدواها .

وقد فشل هذا الاسلوب فشلاً ذريعاً ، لان اجهزة الدولة تعاملت مع منطق الحوار ، بأدوات الدولة ومؤسساتها وعلمائها دون ان تتيح المناخ المناسب (الثقة) لاجراء الحوار ، كما لم توفر للطرف الآخر فى الحوار اى ادوات تمكنه من التفاعل من توقع الندية .

الاسلاميون المستقلون

ويلفت النظر هنا ان جهاز الدولة تعامل مع جماعات الاسلام السياسي على انها نوعين فقط :

– اخوان مسلمون

– وجماعات جهادية .

وهذا خطأ جديد وقعت فيه الدولة ، لانها أسقطت من خريطة جماعات الاسلام السياسي رقعة هائلة من الحضور الاسلامي غير ممثلة في أي جماعة، كما ان مساحة التعبير امامها تكاد تكون مغلقة.

يقول فهمي هويدي : (هناك مساحة يقف فيها الدكتور محمد عمارة والاستاذ طارق البشري وهو مفكر اسلامي يشغل منصب نائب رئيس مجلس الدولة ، والدكتور كمال ابو المجد وهو وزيرسابق محسوب ايضاً على تيار الفكر الاسلامي المعتدل ، وناس كثيرون انا آخرهم لاينتمون الى مربع الاخوان ولا الى مربع (الجهاد) او (الجماعة الاسلامية) ، ومعنى ذلك ان الخريطة المعلنة للقوى الاسلامية في مصر لاتعبر بدقة عن الواقع بسبب ظروف سياسية وقانونية معروفة تحول دون ذلك التعبير الدقيق) (٧) .

لقد تعمدت الدولة اسقاط ما يسمى (الاسلاميون المستقلون) من الخريطة لاسباب تتعلق بعقلانية انصار هذا التيار ، وقدرتهم على الاقناع ، والدولة لاتحتاج في المواجهة الى الاقناع ، وانما الى الضرب ، وهو ضرب يقع احياناً في مناطق محظورة ، او بلغة الملاكمة (ضرب تحت الحزام) .

هوامش

(١) د. سعد الدين ابراهيم - مقال بمجلة (العربى) الكويتية

(٢) د. رفعت السعيد - دراسة نشرت بمجلة (قضايا فكرية) تحت عنوان (الاسلام السياسى من التطرف الى مزيد من التطرف)/ اكتوبر ١٩٨٩ .

(٣) د. رفعت السعيد - مصدر سابق .

(٤) عبد الرحمن المطيرى - مجلة (الحرس الوطنى) السعودية - دراسه تحت عنوان (بعض معوقات الحركة الاسلامية) - فبراير ١٩٩٢ .

(٥) يرجى العودة الى المصدر السابق

(٦) د. محمد عمارة - من نص المناظرة التى وردت فى كتاب (مصريين الدولة الدينية والمدنية) .

(٧) من ندوة نشرتها مجلة (الوسط) اللندنية بتاريخ ١٩٩٢/٩/٧ .

السادات وجماعات الاسلام السياسي

ان أبرز دليل على عجز جهاز الدولة المصرية فى فهم ومن ثم تحديد سبل التفاعل مع ظاهرة جماعات الاسلام السياسى هو موقف الرئيس السادات منها ، وربما كان مفيد قبل ان نتعرض لموقفه ، ان نعرض لبعض المواقف ذات الطابع التاريخى عن علاقة السادات بجماعة الاخوان المسلمين .

* كان لسادات علاقاته الوطيدة بالاخوان المسلمين ، وذلك فى مرحلة ما قبل الثورة ، حيث مثل حلقة الاتصال بين تنظيم الضباط الاحرار ، وبين جماعة الاخوان ، وقد اشار باحثون كثر الى هذه العلاقة . وذكر احمد حمروش ان انور السادات كان على صلة وثيقة بالشيخ حسن البنا وان العلاقة بينهما اتسمت بالتعاون والألفة والاعتراف بالاخوان وبدورهم .

* ان السادات سعى منذ توليه سدة الحكم فى مصر الى كسب ود وتأييد وولاء حركة الاخوان المسلمين ، ويؤكد ذلك خطواته الجدية فى هذا الاطار ، كالافراج عن بقايا المعتقلين من الاخوان الذين سجنوا فى فترة حكم عبد الناصر ، وقد اعترف السادات - مجدداً - بدورهم ، واعترف - عملياً - بوجودهم اذ سمح لهم باصدار - مجلة (الدعوة) .

وتذهب بعض التفسيرات الى ان السادات اوجد علاقات ودية مع الاخوان المسلمين لتحقيق هدفين :

(١) اعلان السادات وبشكل - دعائي - شعار - العلم والايمان كسمة لعصره . ومن ثم فان دعمه للاخوان ، كان دعماً لنظامه في الوقت نفسه . وتأكيداً للشرعية الدينية التي سعى السادات - اعلامياً - للتركيز عليها .

(٢) شجع السادات حركة الاخوان المسلمين رداً على الاتجاهات القومية والاشتراكية التي كان لها انتشارها الواسع ، وخاصة في الجامعات ، كما اعتمد السادات على جماعة الاخوان المسلمين في كبح جماح الجماعات الاسلامية الجديدة (التكفير والهجرة - حزب التحرير الاسلامي) على اعتبار ان الاخوان - في نظره - كانوا اكثر اعتدالا .

لكن موقف السادات من جماعة الاخوان المسلمين سرعان ما يتسم بالانقلابية ، اذ بمجرد ان عارضت قيادات الجماعة ما سمى بمبادرة السلام . ومسلسل السادات في تطبيع العلاقات والصلح مع الصهاينة ، حتى انقلب عليهم ، ليس سياسياً فحسب ، وانما تاريخياً ايضاً .

* لقد اعاد السادات تفسير تاريخ ثورة يوليو وما قبلها على

نحو جديد . وفيما كان فى السابق يسعى الى تجميل صورة الاخوان ، واثبات علاقاته الودية مع الشيخ حسن البنا ، فانه بعد ذلك (اى بعد انتقاد الاخوان للصلح مع اسرائيل) شن السادات هجوماً نقدياً على الاخوان . وعلى مرشدهم العام الشيخ حسن البنا .

وذكر السادات فى كتابه (البحث عن الذات) ما يلى :

- (لم يكن يعجبنى منظر الاخوان وهم يقبلون يد المرشد العام ، فأنا لا أميل بطبعى الى هذا النوع من العلاقات بين الناس ، فكلنا بشر وكلنا سواء) .

ودأب السادات فى خطبة السياسية على توجيه انتقادات لجماعة الاخوان المسلمين ، فقد ذكر ذات مرة (اذكر اننى التقيت بالمرحوم الشيخ حسن البنا فى سنة ١٩٤٠ فى بدء تكوين الضباط الاحرار . واذكر ايضاً انه ألح وطلب ان يكون تنظيم الضباط الاحرار خاضعاً للاخوان المسلمين . وكان ردى عليه وانا فى سن الثالثة والعشرين ، ان القوات المسلحة لا تخضع لحزب او هيئة أو فئة وانما هى من اجل الشعب والوطن ككل) .

* ان إنقلاب السادات على جماعة الاخوان لم يكن تاريخياً فحسب ، وانما ايضاً بشكل عملى . فقد اتخذ السادات اجراء حاسماً بوقف صدور مجلة (الدعوة) ، بالاضافة لعدم الاعتراف

بجمعية الاخوان المسلمين ، وحول هذا المعنى قال فى احدى خطبه (الاخوان المسلمون كجمعية غير موجودة رسمياً . . وغير شرعية لانه بمقتضى قرار مجلس قيادة الثورة الجمعية محلولة ، فليست هناك جمعية ، ولا حق لها فى اصدار جورنال . . الدعوة " .

المهم هنا ان الطريقة التى تعامل بها السادات مع الاخوان هى نفسها التى سيتعامل بها مع جماعات الاسلام السياسى الجديدة. وهى طريقة تتسم بالتبسيط الذى يصل الى حد(التهريج) ، والخلط المتعمد بين الاخوان وباقى الجماعات ، والثقة فى النفس ، والأبوية السياسية .

■ **التبسيط**: فى حوار صحفى اجرته معه مجلة اميركية سئل السادات عن تفسيره لظهور جماعات اسلامية فى مصر . وكان وقتها جماعة المسلمين « التكفير والهجرة » هى الاكثر بروزاً فقال : « انها موجة ، فكما ظهرت فى اوروبا موجة الهيبز بعد الحرب العالمية الثانية ، كذلك عندنا ، ولكن بسبب عمق التدين فى منطقتنا ، وظهرت الموجة هنا فى شكل الشعوذة الدينية ، انا لا أسميها تديناً ، بل شعوذة دينية » .

هكذا فهم رأس الدولة فى مصر ظهور الجماعات الاسلامية ، ولم تكن صدفة ان تحاول صحيفة (اخبار اليوم) فى ذلك الوقت .

واتساقاً مع رؤية السادات ان تربط بين شكرى مصطفى زعيم جماعة المسلمين) وبين مانسون زعيم الهيبز فى الولايات المتحدة الامريكية ، وهذا الفهم القاصر فى النظر الى الظاهرة . والسعى المتعمد الى تسطيحها يساهم فى تعقيدها ، ولن يشذ حكام عرب آخرون عن الطريقة نفسها فى فهم الظاهرة ، وبالتالى التعامل معها ، فاستخدام الآلة الاعلامية لتشويه صورة قادة الجماعات الاسلامية لم يساهم - فى الحقيقة - الا فى نتيجة عكسية تماماً ، اى انتشار اوسع لجماعات الاسلام السياسى ، وسقوط مزرى لاجهزة الاعلام العربية التابعة ، التى حاولت ان تنسب الظاهرة لعوامل خارجية ، وتوجيه اتهام لها بالعمالة لدول اجنبية .

سئل السادات فى الحوار نفسه عما اذا كانت هناك جهات خارجية تدعم- وتمول وتحرك الجماعات الاسلامية فقال : « طبعاً هناك محركون من الخارج . فقضية الكلية العسكرية محركها شخص من خارج مصر وهو صالح سرية ، اما نحن فى الداخل فقد نبهت رئيس الوزراء الى ان بعض الأئمة فى خطبهم بالمساجد ينحون هذا المنحى ، مما يدفع الشباب للتطرف فى بعض الاحيان) .

واذا كان السادات قد اشار الى صالح سرية باعتباره فلسطينى الاصل ، ومن ثم كان فى تصوره محركاً للجماعة من

الخارج ، فان الصحيح ان د . صالح سرية كان مقيماً فى مصر ، ويكاد يكون مصرياً ، ثم انه كفلسطينى هو مواطن عربى ، ومن ثم لا يصح اطلاق وصف (محرك خارجى) عليه ، والى ذلك فان جميع اعضاء التنظيم كانوا من المصريين ، لكن اشكالية اجهزة الدولة انها لا تريد ان تصدق ان ما يحدث فى الداخل يعود الى دوافع وعوامل داخلية ، واذا صدقت اجهزة الدولة ذلك ، فهى لا تريد ان توحى الى الجماهير بذلك ، وهنا يأتى (الخلط المتعمد) بين عوامل الداخل الحقيقية ، وبين دوافع الخارج الوهمية .

■ الخلط : يلاحظ ان الرئيس السادات كان من ابرز الحكام العرب الذين تعمدوا الخلط بين الجماعات الاسلامية ، ليس عن جهل بحقيقة الامر . وانما ضمن مخطط فرض (الضباب) حول الظاهرة ، فبعد اسابيع من ظهور جماعة (المسلمين) بقيادة شكرى مصطفى ، قال السادات (ان هذا النوع الجديد من الاخوان المسلمين يطلق عليهم اسم المنظمات الاسلامية . . وهذه المنظمات تتسم بالتعصب الشديد لدرجة انهم بدأوا بقتل وزير الاوقاف السابق ، وهو رجل مسلم مثلهم ، انهم ليسوا فقط ضد المسيحيين ، بل انهم ضد الحكومة ، وقد تمت محاكمتهم ، واعدام اثنين منهم . . ان لدينا ذلك ولكن هذا امر طبيعى ، فى كل دولة يوجد متعصبون

في هذا الجانب او ذاك) .

ان تحليل مــفــردات الخطاب الســيــاسي المتــعلق بظاهرة الجماعات الاسلامية عند السادات يكشف بدون عناء ، مساحات من الخلط بين (الاخوان) وجماعة التكفير والهجرة . والخلط بين ظهور الهيبز كجماعة فوضوية احتجاجاً على سيطرة الآلة على الانسان الغربى ، بظهور جماعة (المسلمين) كجماعة تقوى ، احتجاجاً على الفســاد ، والانحــراف الاخــلاقى ، ولسنا هنا بصــدد تقــويم افكار الجماعة . ولكننا بصدد رصد الطريقة التى فهمت بها اجهزة الدولة ، واهمها ما يسمى (جهاز الرئاسة) لما له من دور قيادى . شمولى فى العالم الثالث ، ظاهرة جماعات الاسلام السياسى .

وبطبيعة الحال فان طريقة (الفهم) تحدد بدورها طريقة (التعامل) مع الظاهرة . واذا كان السادات بدا واثقاً من نفسه كالطاووس وهو يتحدث عن تماسك نظامه ، على النحو الذى ورد فى احد الاحاديث الصحفية ، وهو يرد على سؤال : هل تؤمنون بان الجماعات الاسلامية لا تشكل تهديداً لكم فى المستقبل ؟ أجاب السادات : ابداً . . ابداً . . ابداً ، على الرغم من ذلك فان السادات لجأ الى اساليب شتى فى التعامل مع الجماعات الاسلامية ، تعكس مدى (رعبه) وليس فقط تخوفه منها .

الابوية السياسية :

لجأ السادات الى اسلوب خاص قد يكون فريداً بين الزعماء السياسيين الذين اداروا دفة الحياة فى بلادهم . هو اسلوب (تصعيد الذات) اعتقاداً بانه يكون بهذه الطريقة فوق خلافات او صراعات الاجنحة والتيارات السياسية . وفى هذا الاطار قدم السادات نفسه الى المجتمع المدنى فى مصر باعتباره (رب العائلة المصرية) . وهذا التعبير على ما فيه من اثارة واستنفار لمشاعر الدينية ضده لاستخدامه كلمة (رب) من ناحية . وللايحاء بانه جامع للكل فيما كان حاضنا للبعض ، من ناحية اخرى ، جلب على السادات متاعب بالجملة . . وفشل هذا التكتيك ، ودفع السادات ثمناً غالياً له ، اذ جاءت عملية اغتياله الدراماتيكية على يد حفنة من (اولاده) كما كان يسميهم ، اى رجال القوات المسلحة .

قدم السادات نفسه على انه (رب العائلة المصرية) ونفى عن نفسه الصفة السياسية ، وكما ذكر فى احدى خطبه (انا مش سياسى ، لا ، انا كل اعتزازى ان العائلة المصرية تقول لى انت رب العائلة المصرية) .

هذه الابوية السياسية تفترض بالضرورة الطاعة والولاء من جميع افراد العائلة ، لذا قدم السادات النصح لاعضاء الجماعات

الاسلامية من المنطلق نفسه ، وكما ورد فى احدى خطبه موجهاً الحديث لهم (اعبدوا ربكم ياولادى زى ما انتو عاوزين ، وذى ما تطلبوا لكن محدش يبيع ارادته ، ويقول السمع والطاعة لواحد عاوز يستغله ، السمع والطاعة لله سبحانه وتعالى) .

كان السادات يتحدث ، وكأنه يوجه الحديث الى جمهور (الاطفال) فى البيت ، وليس الى شباب يمتلكون عقيدة دينية ، ورؤية سياسية ، ومن هنا فشل هذا الاسلوب (العاطفى) فى التعامل مع ظاهرة ، تحتاج الى اكبر قدر من (العقلانية) .

السخرية :

وجرب السادات اسلوباً آخر فى التعامل مع الجماعات الاسلامية ، واستخدم سلاح (النكتة) و(الاستظراف) اللذان كان مشهوراً بهما ، لكنه وقع فى خطأ فادح هو السخرية من شباب الجماعات الاسلامية (وهذا غير مقبول) والسخرية من رموز الحركة الاسلامية (وهذا جرم مشهود) .

فى خطاب جماهيرى له سخر السادات من الحجاب وقال : (لدينا فى البرلمان نائبات يرتدين ما اطلقت انا عليه خيمة ، واصبح بعد ذلك نكته فى مصر) .

وواصل السادات سخريته من افكار الجماعات الاسلامية وقال :

(الجماعات الاسلامية يطلعولى . . علشان نقفل التليفزيون ، ونقفل الراديو ، والمرأة تقعد فى البيت ، وتلبس خيمة لها عينين . . بتاعة بيعملوها بعنيين كده) .

وإنحدر السادات الى الهاوية ، فسخر من رموز الحركة الاسلامية ، ووصف احدهم (الشيخ احمد المحلاوى) بانه (قاعد فى السجن دلوقت ، زى الكلب) هذا المنهج الخطير فى توظيف النكتة ، وروح السخرية التى يتسم بها الشعب المصرى قد يكون منطقياً لو استخدم ضد اعداء الوطن . ولكنه يتحول الى سيف على رقبة مستخدمة ، اذا وظف ضد الخصوم السياسيين ، خصوصاً الجماعات الدينية .

■ التهديد والردع :

ولجأ السادات الى اسلوب اكثر قسوة هو اسلوب التهديد باستخدام العنف . . اقصى درجات العنف ، وكان مثيراً ان يستخدم رئيس دولة عبارات ترد عادة فى قاموس زعماء العصابات (حافرمهم) و (لن ارحمهم) و (حجرى دمهم فى الشوارع) . . وهذه العبارات العنيفة ظلت تتصاعد ، متواكبة مع اجراءات اكثر عنفاً ، شملت جماعات سياسية مختلفة (حملة سبتمبر ١٩٨١) ، ونالت الجماعات الاسلامية نصيباً وافراً منها ، وفى احدى خطبه يقول

السادات عن شكرى مصطفى « الجدع بتاع التكفير والهجرة ده اللى اسمه شكرى مصطفى اللى هو اتشنق ، ده كان بيتحدى ويقول انه سيظل عايش لحد سن الثمانين ، وسأحصل على كذا وكذا - اهو اتشنق ، لا حصل ٣٠ ولا ٤٠ ولا ٨٠ سنة . . أد كده الدعوة الدينية خطرة . . ياولادى » .

وبطبيعة الحال ، فان العنف لايولد سوى العنف ، وهذا القانون الاجتماعى الذى تأكد تاريخياً . اكتسب طابعاً دراماتيكياً فى عصر السادات .

كيف ؟

لقد دشن السادات عهده بمحاولات لاحتواء الجماعات الدينية التقليدية (الاخوان المسلمين) على النحو الذى بيناه من قبل ، وسعى الى توظيف هذه الجماعات وغيرها لمواجهة التيارات اليسارية والراديكالية خصوصاً فى الجماعات . لكن مع النصف الثانى للسبعينات ومع تزايد حدة استقطاب مصر فى اطار المجتمع الغربى ، والمنظومة الرأسمالية ، بما استتبع صلحاً مع اسرائيل ، وانفتاحاً اقتصادياً . وتحولات اجتماعية اخرى ، ظهرت الجماعات

الاسلامية الاقتحامية ، لتفرض على السادات اساليب جديدة فى التعامل ، خصوصاً بعد ان فشلت محاولات ترشيدها ، او احتوائها فكانت المواجهة . ويمكن الاشارة هنا الى ان السادات قدم تنازلات او بمعنى ادق استجاب لمطالب الجماعات الاسلامية التقليدية ، خصوصاً فى النصف الاول من حكمه ، من بينها النص فى الدستور على ان (الاسلام دين الدولة . واللغة العربية لغتها الرسمية ومبادئ الشريعة الاسلامية مصدراً اساسياً للتشريع) ، وقرر السادات اعتبار مادة (الدين) كمادة اساسية فى المدارس ، خصص التليفزيون ، ووسائل الاعلام الاخرى مساحات للبرامج الدينية ، ودعا السادات الى انشاء جامعة الشعوب الاسلامية ، وانشاء اتحاد عالمى للشباب المسلم . الا ان هذه الاجراءات كلها كانت (شكلية) ، لان الواقع المصرى شهد تحولات جذرية ، كانت تتناقض مع شعار الدولة (العلم والايمان) ، ومن ثم لجأ السادات اخيراً الى قانون العيب ، ليحد من نشاط اى جماعة - خصوصاً الجماعات الاسلامية - تحاول الخروج على النظام العام .

وكان اخطر ما تركه السادات للورثة هو النص فى قانون الاحزاب على تحريم بل وتجريم انشاء اى حزب على اسس دينية ،

ومعنى ذلك ببساطة هو حرمان التيار الاسلامى من حقه الشرعى
فى ممارسة العمل السياس ، والتعبير عن افكاره .

هامش

– تم الاستعانه فى هذا الجزء بدراسه للأستاذه رباب الحسينى بمجله الموقف العربى القاهريه – أكتوبر ١٩٨٧ م

جماعات الاسلام السياسى والدوله
«رؤية نقدية»

اغلب الظن ان قادة جماعات الاسلام السياسى فى مصر (باستثناء جماعة الاخوان المسلمين) قد استبعدوا اسلوب التغيير عن طريق المؤسسات التشريعية القائمة . واتخذوا منهجاً مغايراً تماماً هو التغيير بالقوة ، أو بالاسلوب الانقلابى .

ولم يكن اختيار الاسلوب عملية انتقائية ، أو استناداً الى تجارب عملية وتاريخية فحسب ، وانما - وهذا هو الاهم - ارتكان الى رؤية ايديولوجية ، حكمت موقف جماعات الاسلام السياسى من نظم الحكم القائمة .

وحتى لا نقع فى خطأ التعميم نشير الى ان جماعات الاسلام السياسى ليست متجانسة فى الرؤية الايديولوجية وبالتالى فى اسلوب البناء التنظيمى . أو اساليب الحركة ، فهى كيانات تنظيمية تختلف فى برامجها ووسائلها وارتباطتها ومراجعها العقائدية و الفكرية ، كما تتباين فى الحجم والاهمية من قطر عربى الى آخر ، ومن تجربة تنظيمية الى اخرى . لكن اختلاف جماعات الاسلام السياسى لم يمنع من التقائها حول ارضية واحدة مشتركة فى السعى لتغيير نظم الحكم القائمة فى الوطن العربى الموصوفة بـ (اللا اسلامية) بانظمة اخرى تعتمد البديل الاسلامى ، وتطمح بعض جماعات الاسلام السياسى الى حد تجاوز حدود المنطقة

العربية ، للطعن فى شرعية الحضارة الغربية المهيمنة ، ومن ثم طرح البديل الاسلامى لعلاج مشاكل العالم . وكانت عبارة (الاسلام هو الحل) تلخيصاً شعارياً لمفهوم ايديولوجى متكامل يبدأ بتغيير (الذات) على النحو الذى طرحته قيادات الاخوان المسلمين فى مصر ، الى تغيير (الأخر) مثلما طرحت الجبهة القومية الاسلامية فى السودان . أن هذه الشقة البادية فى الخطاب السياسى العام لجماعات الاسلام السياسى فى الوطن العربى بصفة عامة ، هى فى الحقيقة ابرز مكامن ضعفها ، وهى الثغرة التى تنفذ منها انتقادات موضوعية الى صدر وهيكل مرتكزات الشعارات التى تطرحها هذه الجماعات .

ويبدو أن جماعات الاسلام السياسى (بما فى ذلك الاخوان المسلمين) لم تميز بين الاسلام كدين سماوى . وبين الفكر الاسلامى كاجتهاد بشرى فى اطار المحددات السماوية ، وما يؤكد ذلك هو عمومية وضبابية الشعارات المطروحة من قبل هذه الجماعات ، ومن نوع (الاسلام هو الحل) .

وكان نتيجة هذا الفهم ، حدوث خلل فى علاقة التربية الروحية بالتربية السياسية ، فقد اهتمت جماعات الاسلام السياسى بصياغة المنتمين لها صياغة روحية ، وهذا حسن ولا غبار عليه ، الا عندما

تأتى هذه الصياغة الروحية على حساب صياغة اخرى لا تقل اهمية هى التربية السياسية .

يقول د . محمد عمارة (اذا كان طراز الساسة والسياسة المجردين من قيم الدين وضوابطه الاخلاقية ، هو مما لا يرضاه الاسلام ، ولا يصح ان يوجد فى الحركات الاسلامية ، فإن صورة التدين الذى يفقد صاحبه الكياسة والمهارة والخدمة والدهاء ، هى صورة غريبة عن التدين المطلوب لكوادر الحركات الاسلامية) . (١)

ويقول المفكر الاسلامى التونسى صلاح الجورشى (ان الحركات الاسلامية تحيط باعضائها ، وتحدث فيهم تغيرات جوهرية فى كل جزئية من جزيئات حياتهم الشخصية ، وتدخلهم فعلاً الى عالم متميز وحالم ، لكنها بعد ان تصنع ذلك ، تبرز للوجود شخصية فردية قوية فى جوانبها ، تحمل ثغرات عميقة فى جوانب أخرى) . (٢)

نحن – اذاً – امام خلط فى مجالات ثلاثة :

– هناك خلط بين الاسلام كدين منزه عن الخطأ ، وبين الفكر الاسلامى ، وهو اجتهاد يحتمل الصواب كما يحتمل الخطأ .

– وهناك خلط آخر بين التربية الروحية المستندة الى منظومة من القيم والتقاليد الاخلاقية ، وبين المنهج الاخلاقى فى تفسير

الظواهر السياسية والاجتماعية ،وبمعنى آخر غياب الافق السياسى .

نظرة احادية

وقد ادى هذا الخلط المتكرر بصيغة أو باخرى فى الخطاب والحركة لدى جماعات الاسلام السياسى الى مجموعة من الثغرات أو الاخطاء الفكرية والحركية من اهمها :

* نظرة « مانوية » للعالم ، لا ترى فيه الاخيراً أو شراً ايمانا أو كفراً ،اسلاماً أو جاهلية ، ضلالاً وفساداً ، وتتجة هذه النظرة بقوة الى تنزيه الذات واحتقار الآخر (المجتمع - الحاكم - الدولة - العالم) فيفقد بذلك الفرد القدرة على التحليل والتأمل ، ويسقط من حسابه التضاريس التي لا يخلو منها كائن أو مجتمع أو خصم . (٣)

ان الحقيقة نسبية ، ولا يملكها الا الله ، وقد وزعها على كل عباده بنسب مختلفة ليحتاجوا إلى بعضهم ، ولكى يتكاملوا حتى وهم يتصارعون .

وحركات الاسلام السياسى هى اجتهادات متفاوتة ليست فيما بينها (مجتمعه) والآخر ، وانما فيما بينها البعض ، والبعض الآخر .

ولا تستطيع جماعة ان تدعى امتلاك الحقيقة المطلقة الا وتكون

قد وقعت فى خطأ منهجى ، يكلفها الكثير . والملاحظ ان الجماعات الاسلامية احتكرت لنفسها الحقيقة المطلقة ، وكان طبيعياً ان تحدث صراعات فيما بينها حول المتحدث أو المعبر عن هذه الحقيقة .

ونظرة طوباوية

* حرص شديد على التميز الخطابى ، والحركى . والسلوكى ، ترتب عليه انفصال عن الواقع بتعقيداته . وابتعاد عن هموم الناس ومشاغلهم وحياتهم اليومية ، لقد تصورت جماعات اسلامية عديدة ان الشارع المصرى سوف ينحرك تلقائياً اذا جرت حملة اعتقالات ضد عناصر فى جماعات الاسلام السياسى ، ولم يكن ذلك صحيحاً ، فالواقع يؤكد ان التحرك الشعبى الوحيد الذى حدث خلال الربع قرن الاخير (انتفاضة يناير ١٩٧٧) . كانت بسبب اوضاع اقتصادية واجتماعية ، تتعلق برفع اسعار الخبز والكيروسين ، وليس ضم المساجد الاهلية الى وزارة الاوقاف ، مثلاً .

وربما تكون بعض الجماعات الاسلامية ادركت هذه الحقيقة مؤخراً ، عندما حرصت على تقديم خدمات اجتماعية للمواطنين فى الاحياء الشعبية ، على النحو الذى قامت به جماعة الاخوان المسلمين من خلال افتتاح محلات تجارية تبيع السلع باسعار فى متناول الناس ، أو مثلما اهتمت الجماعة الاسلامية بتقديم خدمات طلابية ،

كطبع المؤلفات العملية باسعار زهيدة فى الجامعات ، لكن هذه النشاطات لم تتحول بعد الى منهج سياسى ، واجتماعى ، قدر ما هى مبادرات محدودة .

نظرة اخلاقية

* سيادة النظرة الاخلاقية عن دونها من باقى زوايا الرؤية ، فى تفسير الظواهر السياسية والاجتماعية ، واعتماد الخطاب الوعظى ، الارشادى ، وكأن هذه الحركات الاسلامية نصبت نفسها مرشداً ، ومعلماً للجماهير ، مع ان الحقيقة التاريخية اثبتت بالدليل القاطع ان الشعب هو المعلم . فجماعات الاسلام السياسى مازالت تفسر التفاوت الطبقى والاستغلال فى المجتمع بغياب القناعة والتعلق بالدنيا ، وتفسر الاستبداد السياسى على انه فساد خلق الحاكم وميله للسيطرة ، وتفسر الفساد الاجتماعى بتحرر المرأة ، ومشاركتها فى النشاط الاجتماعى ، لهذا تجد الجماعات الاسلامية اكثر حساسية لمشهد فيه مقدمات الزنا (بالعين) من مشاهد اخرى تبرز التفاوت غير المبرر بين الناس والظلم الاجتماعى ، وتميل هذه الجماعات الى تأكيد قاعدة غض البصر عن النساء ، اكثر من حرصها على فتح العيون واسعة على ما يجرى فى المجتمع من متغيرات اقتصادية . (٤)

نفى الآخر

* ونأتى الى مسألة مهمة مترتبة على ما سبق وهى نفى الاخر ، فالاعتقاد فى الذات باعتبارها تمتلك الحق المطلق يعنى - ضمنيا - الغاء الأخر ، أو توصيفه ب (العمالة) وربما (الكفر) . مع ان الحركات الاسلامية المعاصرة لا تعيش وحدها فى اى قطر . وانما تتواجد معها تيارات اخرى تزاحمها الاجتهاد الفكرى . والنشاط الحركى .

وهنا تبرز اشكالية الجماعات الاسلامية مع العلمانيين المسلمين ، فليس كل علمانى منحرف او كافر ، هناك علمانيون مسلمون ، ولسبب او لأخر لان يتحمسون لافكار جماعات الاسلام السياسى ، وحسبما يقول د . محمد عمارة : (ان الاغلبية الساحقة من الحركات الاسلامية قد اسقطت هذا القطاع من العلمانيين من حساب (الامكانات) التى عليها أن تتعامل معها . وان تجتذبها الى صفوفها ، او على الاقل الانتقال بهم من صفوف " الاعداء " الى صفوف الاصدقاء أو المحايدين) . (٥)

ضد التيار العلمانى

هناك عشرات الصحفيين والكتاب فى الصحف القومية والمعارضة يعارضون حركات الاسلام السياسى ، من دون ان تبذل

الاخيرة اى جهد للحوار معهم ، وعلى سبيل المثال فان جماعة (الناجون من النار) او هكذا اسماها الاعلام المصرى ، اطلقت الرصاص على الصحفى مكرم محمد أحمد فى عام ١٩٨٧ ، لانه اختلف معها ، وهذا اسلوب يكشف عن عجز اكثر مما يكشف عن قوة او ثقة فى الذات .

ان موقف الجماعات الاسلامية من انصار التيار العلمانى يحتاج الى اعادة النظر ، للفصل بين العلمانيين المعادين للاسلام كدين وعقيدة ، وللفكر الاسلامى كاجتهاد علمى ، وبين العلمانيين المسلمين الذين يميزون بين الدين كرسالة سماوية وبين الفكر الاسلامى أو الاسلام السياسى ، مع الاخذ فى الاعتبار ظروف نشأة التيار العلمانى فى مصر ، وارتباط ذلك بظاهرتى التغريب والتكفير ، أو الفوائد التى يمكن ان يقدمها انصار هذا التيار اذا جرى التعامل معهم على ارضية الحوار وليس العداء .

يقول المفكر الاسلامى د . محمد عمارة (لقد وقفت اغلب الحركات الاسلامية من هؤلاء العلمانيين القابضين على اغلب وسائل التأثير والتوجيه فى الواقع الاسلامى – موقف الجهل بدوافعهم الى العلمانية ، والتجاهل للاضافات الهامة التى يمكن أن يضيفوها الى المشروع الاسلامى ان هم فهموا حقيقته .. فكان الانصراف عن

الجهد المطلوب لاكتشاف نقاط الاتفاق، وتنميتها، ومحاصرة وتقليصاً لنقاط الخلاف مع هذا التيار العلماني) .[٦]

وفى الواقع ان ظاهرة نفى الآخر الذى ينتمى الى تيارات او مدارس فكرية مغايرة للمدارس الفكرية الاسلامية، اقترن بظاهرة اخرى هى تجاهل الآخر الذى ليس منضوياً فى اطار جماعة اسلامية محددة، وكما اشرنا من قبل فان كل جماعة اعتبرت نفسها (الجماعة الاسلامية) وهذا يعنى تجاهل المسلمين خارج اطار الجماعة، وربما الاقتتال بين الجماعات على النحو الذى جرى فى صعيد مصر عندما تصارعت جماعتا (الجهاد) و(الاخوان المسلمين)، ووصل الصراع الى حد الاشتباك بالايدى والسلاح.

السعى للتماثل

* وربما كان اكبر خطر داخلى يواجه مستقبل الجماعات الاسلامية هو السعى للتماثل، وتطابق الشخصيات، بتضخيم مبدأ القدوة، والعمل على الغاء التمايزات الفكرية والابداعية، مما يترتب عليه نفى المغايرة داخل الكيان الواحد، وتكون النتيجة ضعف المستوى العام للافراد فى المجالات النظرية، خصوصاً فى مقارعة الافكار الاخرى.

على ان ابرز نتائج هذه الظاهرة هى حدوث انشقاقات فى

صفوف حركات الاسلام السياسى ، ولا توجد جماعة واحدة لم تنشق أو تنشطر الى عدة جماعات ، ووفقا للباحثة هالة مصطفى فى كتابها (الاسلام السياسى فى مصر) فان جماعة طه السماوى الشهر بعبد الله السماوى انشقت عن (التكفير والهجرة) ، كما ان جماعة (الناجون من النار) منبثقة عن تيار (التوقف والتبيين) ، اما جماعة احمد يوسف ببنى سويف فقد انشقت عن (الجماعة الاسلامية) وقد انشطرت الجماعة نفسها الى جماعات اخرى اهمها جماعة حسام البطوجى .

والواقع ان ظاهرة الانشقاقات فى جماعات الاسلام السياسى لها جذور ، وحركة (الاخوان المسلمين) شهدت انشقاقات فى نهاية الاربعينات بظهور جماعة (شباب محمد) . كما مثل الشيخ سيد قطب رمزاً لاتجاه جديد فى الجماعة ، سرعان ما تفرع الى جماعات وتنظيمات ابرزها (التكفير والهجرة) و (حزب التحرير الاسلامى) و (الجهاد)

الانشقاقات

وترصد الباحثة هالة مصطفى ثلاثة اسباب اساسية لظاهرة الانشقاقات فى صفوف جماعات الاسلام السياسى هى : (٧)

اسباب قيادية : من نوع عدم اتفاق بعض الاجنحة على تولى

شخص محدد للامارة ، وقد وقع خلاف شهير حول (امارة الضرير . وأمارة الاسير) حيث رأت قيادات الصعيد تولية الدكتور عمر عبد الرحمن اميراً عاماً للجماعة الاسلامية ، فيما رفضت قيادات القاهرة والجيزة والاسكندرية ذلك ، ورأوا انه لا يصح شرعاً تولية الضرير أميراً ، وأن عبود الزمر هو الاحق بالامارة على اعتبار انه الادرى بفقه الواقع الذى من المفترض ان يحتل الاولوية فى المرحلة المقبلة ، فيما رأت قيادات اخرى انه لا يصح - عملياً - تولية الاسير (المسجون) امارة التنظيم ، وبالتالى عارضو مبايعة عبود الزمر اميراً .

وقد تكرر صراع القيادات حول الامارة بين جماعات اخرى ، وصلت الى حد الصدام والمواجهة بين قيادات تنظيم احمد يوسف ببنى سويف ، حيث رأى حسام البطوجى انه احق بالامارة .

* اسباب فقهية شرعية : واهم هذه الاسباب قضية (العذر بالجهل من عدمه) ، وهى التى كانت احد الاسباب وراء انفصال الجماعة الاسلامية عن تنظيم الجهاد ، حيث اختلفا حول تطبيق هذا المبدأ على اجهزة الدولة ، وبخاصة الجهاز الامنى .

اسباب حركية : تتلخص فى ان بعض الجماعات طرحت سرية وعنفوية الحركة ، فيما طرحت جماعات اخرى علانية وسلمية الحركة ،

وهذا الخلاف تحول الى صدام فى صفوف الجماعة الواحدة وبالتالى خروج جماعة ، وانتظامها فى حلقة مستقلة .

والى ذلك فان مبدأ الطاعة مع تضخيم القيادة وتصغير القاعدة باضفاء التسامى على (الامير) وايلائه مكانه خاصته ، سمحت له بسلطات استثنائية مما يتعارض مع نصوص اللوائح التنظيمية (ان وجدت) ومع قاعدة الشورى التى تدافع عنها الجماعات الاسلامية .

ويرتبط بذلك مبدأ (الولاء الكلى للجماعة) الى درجة جعلها فوق العائلة والمجتمع والوطن . وعندما تصبح (الجماعة) كياناً بديلاً عن المجتمع والوطن يحدث خلل رهيب فى سلم الاولويات لدى الافراد ، ويتولد التناقض بين الابعاد والانتماءات المختلفة : مصلحة التنظيم فوق مصلحة المجتمع ، والبعد الاسلامى مقابل البعد الوطنى .

من هذا المنطلق يمكن ان نحلل احد اسباب لجوء بعض جماعات الاسلام السياسى الى الاعتداء على السياح الاجانب باعتباره اعلاء لمصلحة التنظيم المتمثلة فى استخدام اسلوب عنفوى للضغط على الحكومة للافراج عن كوادر التنظيم المعتقلين ، فوق مصلحة المجتمع الذى تمثل السياحة بالنسبة له احد أهم مصادر الدخل ، اذ تتعايش الآف الاسر على مداخيلها من حركة السيا حة .

ولا يلتفت المحلل المحايد الى مقولات ظهرت مؤخراً فى الخطاب السياسى لهذه الجماعات من نوع (ان السياحة حرام) ليس فقط لان قيادات دينية مرموقة كالشيخ محمد الغزالى نفت ذلك ، أو ان قيادات سياسية كالمستشار مأمون الهضيبى لم توافق على هذا الرأى ، وانما ايضاً لان جماعات الاسلام السياسى لم تشر من قبل فى ادبياتها الى (تحريم السياحة) بنفس درجة العنف الذى حاولت ممارسته ضد السياح .

الصدام

فى اطار هذه السمات كان طبيعيا ان تغلق جماعات الاسلام السياسى الجديدة ابواب الحوار التى فتحتها الحكومة على استحياء أو بمعنى ادق على حذر ، فموقف الدولة فى مصر كما فى اقطار عربية اخرى لم يخرج عن واحد من المواقف التالية :

* محاولة استيعاب ظاهرة الصحوة الاسلامية بتنظماتها وحركاتها من خلال صيغ عمل مشتركة تحقق فائدة متبادلة على النحو الذى مارسه الرئيس الراحل انور السادات حين سعى الى توظيف جماعات الاسلام السياسى التقليدية والراديكالية ضد الجماعات اليسارية والناصرية ، خصوصاً فى الجامعات .

وبطبيعة الحال فان محاولات الاحتواء تضمنت سعى اجهزة

الامن لاختراق المنظمات الاسلامية من الداخل بزرع عيون ، أو تغذية عوامل التناقض ، بهدف تعويض هذه المنظمات تلقائياً .

* اما الاسلوب الثانى فهو فتح ابواب الحوار مع الجماعات الاسلامية كنوع من الاعتراف الضمنى بوجودها ، مع الاكتفاء بمراقبتها عن كثب ، مع توجيه ضربات وقائية بين حين وآخر لتدعيم تكتيك التفاوض وليس نفيه ، وقد جربت السلطة المصرية هذا الاسلوب مع الجماعات الاسلامية خلال الفترة من ٨٢ حتى ١٩٨٧ التى لم تتخللها صدامات عنيفة بين الطرفين .

* ويبقى الاسلوب الثالث وهو القمع المباشر ، والدخول فى صدام عنيف ، بمطاردة واعتقال القيادات وربما تصفيتها جسدياً خصوصاً اذا لجأت هذه القيادات الى استخدام العنف فى مواجهة قوات الشرطة . وهو الامر الذى تكرر مرات عديدة خلال الفترة ٨٧-١٩٩٢ دون ان يتوقف وشهد مصرع عدد من قيادات الجماعات الاسلامية ، فى مقابل مصرع مالا يقل عن ٣٠ ضابطاً وجندياً من جهاز الشرطة .

لقد حددت جماعات الاسلام السياسى الجديدة مواقفها بوضوح من جهاز الدولة الحاكم منذ اللحظة الاولى ، وباستثناء جماعة (الاخوان المسلمين) فان الجماعات الاخرى تتفق فى تكفير

الحاكم ، وتختلف فى تكفير (موظفى الدولة) كما تختلف فى تكفير (المجتمع) .

على ان نقطة البداية هى تكفير رأس النظام ، فجماعة الجهاد ترى ان (النظام الحاكم فى مصر نظام جاهلى كافر مثل كل الانظمة التى اتخذت من العلمانية منهجاً ونبذت حكم الاسلام وراء ظهرها) . (٨)

وتمثل قضية (الحاكمية) نقطة الانطلاق الايديولوجى فى تكفير الحاكم الذى يحكم بقوانين وضعية ، ولا تختلف الجماعة الاسلامية عن تنظيم (الجهاد) فى ان الصراع بين النظام الاسلامى ، والنظام العلمانى صراع مصيرى لا ينتهى الا بانتهاء احداهما .

المنهج لانقلابى

وترفض الجماعات الاسلامية اى بديل آخر للتغيير سوى (الجهاد) ويقول عبود الزمر (ان المنهج الانقلابى هو الطابع الذى يصبغ حركة الجماعة نحو تحقيق غايتها وذلك بالثورة الاسلامية على النظام الجاهلى فى البلاد رافضين بذلك كل الحلول الجزئية الرامية للتدرج فى التطبيق ، أو تطبيق الحدود فقط) . (٩)

ان وضوح المنهج لا يكفى وحده لانجاح اى حركة سياسية ،

اذا ينبغى ان يتوفر لها استراتيجية او خطة عمل مدروسة محددة الاهداف والمراحل، بحيث تتناسب الخطة مع الامكانات الحقيقية للجماعة ، وبدون هذه الخطة يضطرب مسار الحركة ، وتتعرض لمخاطر قد تؤدى بوجودها او تحصد جزورها قبل ان تمتد فى الشارع السياسى ، وتعرض عناصرها الاولى ذات الوعى النظرى ، والخبرة الحركية الى خطر التصفية المبكرة ، اعتقالاً او بالموت . وهذا ما حدث فعلا

ضد الدولة الحديثة

لقد غاب عن قادة الجماعات الاسلامية عاملان مهمان هما :

١ - ان الدولة الحديثة تمتلك ادوات وامكانيات قوية ، سواء فى اجهزة الشرطة المنضبطه على قانون عمل ، والمزودة بآليات واسلحة . او القوات المسلحة القائمة على اعلى درجات الطاعة والتدريب والنظام مما يجعلها تتفوق فى الصدام على أية مجموعة مدنية مقابلة ، مع ملاحظة ان الدولة الحديثة فى الوطن العربى مدعومة من النظام الدولى فى مواجهة التغيير الاسلامى ، ومن ثم فهى تتلقى دعماً - مجانياً - لتحقيق اعلى درجات المواجهة .

٢ - ان الجماعات الاسلامية فى المقابل . وبمجرد الثقة في صدق مقولاتها الدينية ، بغض النظر عن الاراء الاخرى ، كما بمجرد

امتلاك تنظيم يضم عدة مئات . أو عدة الاف من الاعضاء المخلصين . المسلحين بأسلحة محدودة ، تصورت انها قادرة على الدخول فى صدام حاسم ضد جهاز الدولة . وربما تصور قادة هذه الجماعات ان الدخول فى صدامات ومواجهات محدودة سوف تحرك الشارع وتنزع الخوف منه ، فيندفع الملايين الى عرض الطريق لانجاز الثورة الشعبية الاسلامية . وهذا التصور الطوباوى الذى عبر عنه عبود الزمر ليلة مصرع السادات ، لم يسفر الا عن تلقى ضربات امنية موجعة جداً . كادت ان تعصف بوجود الجماعة ذاتها .

اين الجماهير ؟

وثمة قاعدة ذهبية فى العمل السياسى تقول (ان أية خطة صدام مع السلطة يجب ان تتجه الى الجماهير) ونموذج الثورة الايرانية الذى انبهر به قادة جماعات الاسلام السياسى اعتمد فى الاساس على جهاد طويل المدى ، وكشف خطايا الشاه ، وتحريك كتل جماهيرية عريضة ، مع ملاحظة التفاوت الكبير بين النظامين السنى والشيعى . لجهة ان ارتباط الجماهير فى النظام الشيعى بالائمة هو ارتباط وثيق لاسباب مذهبية ، وتاريخية ، بعكس نمط العلاقة السائدة فى النظام السنى .

وعلى ذلك فان طرح فكرة (الجهاد) بمفهومها الانقلابى ضد

اجهزة الدولة العلمانية فى وقت مبكر ادى الى نتائج وخيمة على الحركات الاسلامية ، بدت واضحة فى ارتفاع معدل القتل المتبادل ، وارتفاع ارقام المعتقلين ، وما ترتب عن ذلك من (رهبة) تعمقت فى وجدان الجماهير ، ولا نبالغ اذا قلنا ان عشوائية تحركات الجماعات الاسلامية فى مواجهة جهاز الدولة ادى الى (نفور) شعبى ، خصوصاً عندما اتجه السلاح (الاسلامى) الى السياح الاجانب او الى بعض العقول مهما كانت درجة الاختلاف معهم .

(الجهاد) فى فلسطين

ولتوضيح ذلك بنموذج عملى نشير الى ان الحكومات بصفة عامة لا يزعجها الافكار . وهى لا تطارد المفكرين أو الدعاة ، ومهما استشعرت النظم الحاكمة خطورة الافكار المتناقضة معها فهى لا تلجأ الى التعبئة والحشد ، و استعمال العنف الا حين تتحول الافكار الى منظمات سرية ، وحين تلجأ المنظمات الى العنف .

لقد بدأت جماعة الاخوان المسلمين كفكرة فى نهاية العشرينات، وتحولت الى دعوة ، ثم الى جماعة وتنظيم دون ان تتعرض لملاحقة النظام لها ، الا عندما اتجهت الجماعة ، وبالتحديد الجهاز السرى الى عملية اغتيال محمود فهمى النقراشى رئيس الوزراء فرد النظام بالمثل ، باغتيال مؤسس الجماعة ، ومرشدها

الاول الشيخ حسن البنا .

وتكرر الامر للجماعة مع النظام الناصرى ، فقد بدأت معه المسيرة بالتعايش ، وكان يمكن ان تستمر ، وتنمو ، لكنها سرعان ما اتخذت المنهج ذاته (منهج العنف) بمحاولة اغتيال عبد الناصر فى حادث المنشية ، فكان الرد قوياً ، بل اعصاراً عاصفاً .

جماعة الاخوان

وجماعة (الاخوان) تعيش حالياً فى ظل النظام المؤسساتى السائد ، وبغض النظر عن درجة الاتفاق أو الاختلاف معه ، الا ان الملاحظ ان قادة الجماعة يتحركون ، ويتحدثون ، ويكتبون ، ويصدرون البيانات بحرية غير كاملة . لكنها لم تتعرض الى عمليات قهر وعصف بها ، كما أن حالات الاعتقال التى مست بعض أعضائها لا تزيد عن حالات فى احزاب شرعية . أن لم تكن اقل . معنى ذلك ان الفرصة كانت مواتية لجماعات الاسلام السياسى للانتشار السلمى والدعوة بالتى هى احسن لما تطرحه من افكار ، لكنْ غياب خطة العمل ، وعدم وضوح سلم الاولويات دفعها الى الدخول فى مواجهة مع الدولة قبل ان تستكمل مقومات وادوات المواجهة .

وسوف نرى كيف حشدت جماعة (الجهاد) كل قوتها من أجل اغتيال الرئيس السادات فى العام ١٩٨١ ، وكأن اغتيال رأس

النظام يعنى بالضرورة تغيير النظام برمته .

ان هذه الرؤية القاصرة عن ادراك مفهوم التغيير بمستوياته وابعاده الاشمل ، هى نفسها التى دفعت عدداً كبيراً من اعضاء جماعات الاسلام السياسى فى مصر الى الجهاد فى افغانستان لمواجهة عدو على بعد الاف الاميال ، دون ان تنظر الى عدو يقف على الحدود المصرية . بل يتحرك فوق الارض العربية .

حركة (حماس)

ورغم الانتقادات العديدة التى يسجلها السياسيون العرب على حركة المقاومة الاسلامية فى فلسطين المحتلة (حماس) الا ان هذه المنظمة الاسلامية نجحت فى الحصول على تعاطف وتأييد الشارع العربى والاسلامى بما قامت به من اعمال بطولية ضد العدو الصهيونى .

ان معارضة النظام الحالى فى مصر حق مشروع كفله الدستور والقانون ، لكن الحرب ضد العدو الصهيونى هى (فريضة) بل هى الفريضة الغائبة .

ونحن نعتقد ان رصاصة واحدة من تلك التى وجهت الى صدر رجل شرطى مصرى مسلم ، أو الى مواطن قبطى ، أو سائح اجنبى لو وجهت الى صدر العدو الصهيونى لكانت النتيجة اختلفت

تماماً . ولكان موقف الشارع المصرى تغير تماماً .

وفى الحقيقة لم تغب (القدس) عن الخطاب السياسى لجماعات الاسلام السياسى . وان كانت تراجعت لفظياً وحركياً لصالح (كابول) ، ولم يكن ذلك محض صدفة ، فقد حدد محمد عبد السلام خرج مفهوم العدو القريب ، والعدو البعيد ، واعتقد عبد السلام فرج ان الحكومة هى العدو القريب الذى ينبغى (الجهاد) ضده ، وفى كتابه (الفريضة الغائبة) قال (هناك من يقول بان ميدان الجهاد اليوم هو تحرير القدس كأرض مقدسة ، والحقيقة ان تحرير الاراضى المقدسة أمر شرعى واجب على كل مسلم ولكن يجب توضيح ان قتال العدو القريب اولى من قتال العدو البعيد)

ويسوق فرج مبررات لاجتهاده السابق ويقول (ان دماء المسلمين التى ستنزف حتى وان تحقق النصر تطرح سؤالا هو : هل هذا النصر لصالح الدولة الاسلامية القائمة ام ان هذا النصر هو لصالح الحكم الكافر القائم وهو تثبيت لاركان الدولة الخارجة عن شرع الله) (١٠) .

كابول ام القدس ؟

ولا يكتفى فرج بالسؤال ، وانما يطرح الاجابة قاطعة (ان اساس وجود الاستعمار فى بلاد الاسلام هم هؤلاء الحكام ، فالبدء

بالقضاء على الاستعمار هو عمل غير مجد وغير مفيد ، وما هو الا مضيعة للوقت) .

هذا المعيار الصارم فى تحديد العدو القريب ، كان السبب الاساسى فى البحث عن شرعية دينية لتبرير (الجهاد) ، وبعد البحث توصل فرج الى ان حكام العصر المسلمين كافرون . ويحق عليهم ما جاء فى فتاوى ابن يتيمة بشأن (التتار) ويفسر ذلك على النحو التالى (حكام هذ العصر فى ردة عن الاسلام فقد تربوا على موائد الاستعمار الصليبى او الشيوعى او الصهيونى ، واذا كانت الردة عن اصل الدين اعظم من الكفر بأصل الدين ، فالردة عن شرائعة اعظم من خروج الخارج الاصلى عن شرائعه) . وهكذا فان (كل طائفة خرجت عن شريعة الاسلام الظاهرة المتواترة ، فانه يجب قتالها باتفاق ائمة المسلمين ، وان تكلمت بالشهادتين) ولم يفسد قياديو تنظيم (الجهد) بعد ذلك اسباب انخراطهم فى صفوف المجاهدين الافغان . ولم يقل لنا احد اذا كان الحكم الشيوعى السابق فى (كابول) هو العدو القريب ، ام انه الحكم الصهيونى فى القدس ؟

فى الواقع ان قادة (الجهاد) لم يهتموا بحل هذا اللغز فقد اتخذوا القرار ، وسافرت عناصر منهم الى بيشادر فى باكستان .

وحاربوا ، واستشهدوا على ارض افغانستان ، فيما لم يطلق هؤلاء رصاصة واحدة ضد العدو الصهيونى .

العنف والعنف المضاد

وبنفس المنهج ، اى الخلط بين العدو القريب والعدو البعيد ، لجأ تنظيم (الجهاد) الى كافة اساليب العنف ، مرة باغتيال رئيس الدولة ، ومرة اخرى باغتيال رجال شرطة ، وثالثة بالهجوم على مراكز الشرطة ، وتطور الامر الى حد وقوع مواجهة مسلحة بين عناصر من (الجهاد) واقباط فى اكثر من مكان بمصر ، ووصل الوضع الى ذروته بالهجوم على سياح اجانب . وعلى مواطنين مصريين ابرياء مع ان مصر ليست دار حرب .

وكان طبيعياً ان توصف عمليات (الجهاد) ضد المدنيين والسياح والشرطة بانها عمليات (ارهابية) . وأن يتصدى لها بالرفض كبار علماء الاسلام . وعلى رأسهم الرجل الفاضل فضيلة الشيخ محمد الغزالى ، وان يفقد تنظيم (الجهاد) تعاطف الرأى العام فى مصر .

■ ماذا لو كان قد حدث العكس ، اى اللجوء الى اسلوب سلمى فى الدعوة . وادخار الرصاصات الاسلامية لتوجيهها الى العدو الحقيقى ، العدو الصهيونى ؟

ان التأييد الذى لاقته حركة المقاومة الاسلامية (حماس) داخل فلسطين المحتلة وخارجها هو ابلغ رد على السؤال السابق . فقد حققت (حماس) انتشاراً جماهيرياً سمح لها فى التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية بطلب ٤٠٪ من مقاعد المجلس الوطنى الفلسطينى (البرلمان) ، وسمح لها - وهذا اكثر اهمية -بفرض نفسها على ساحة الفعل الفلسطينى داخل الارض المحتلة من خلال عمليات فدائية كبدت العدو خسائر بشرية كبيرة ، ولم يكن قرار سلطات الاحتلال الصهيونية بابعاد اكثر من ٤٠٠ مجاهد فلسطينى ينتمون الى (حماس) فى ديسمبر ١٩٩٢ ، سوى اعتراف صهيونى صريح بمدى ما تمثله (حماس) من خطر على الكيان الصهيونى ، وخلخلة الامن الداخلى .

ويستطيع العدو ان يصف حركة (حماس) بالارهاب والتطرف وغير ذلك من النعوت ، لكن مواطناً عربياً ومسلماً فى العالم كله ، لا يطلق مثل هذه الصفات عليها . بل يقف منبهراً بها . مستخدماً اضعف اساليب الدعم ، اى الدعم بالقلب .

ان الفارق بين (الجهاد) و (حماس) هو الفرق بين رؤية ضبابية لمفهوم العدو ، ورؤية ناضجة تستند الى اسس دينية ، وتاريخية فى تحديد المفاهيم . ومن هنا فإن (حماس) كسبت ، فيما كان تنظيم (الجهاد) يخسر .

هوامش

(١) د . محمد عمارة ، ورقة بعنوان (من مظاهر الخلل فى الحركات الاسلامية المعاصرة) وردت ضمن كتاب (الحركه الاسلامية : رؤية مستقبلية) - مكتبة مدبولى -القاهرة - ١٩٨٩ .

(٢) صلاح الدين الجوروشى - ورقة بعنوان (الحركة الاسلامية مستقبلها رهن التغيرات الجذرية) وردت ضمن الكتاب السابق .

(٣) مصدر سابق .

(٤) مصدر سابق (بتصرف).

(٥) د . محمد عمارة - مصد سابق .

(٦) هالة مصطفى - (الاسلام السياسى فى مصر من حركة الاصلاح الى جماعات العنف) - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية -القاهرة - ١٩٩٢ .

(٨) محمد عبد السلام فرج - الفريضة الغائبة - بدون دار نشر أو تاريخ

(٩) نقلاً عن هالة مصطفى - مصدر سابق .

(١٠) الفريضة الغائبة - مصدر سابق .

جماعات الاسلام السياسى
والديمقراطية

اذا كان الهدف النهائى لاى جماعة اسلامية سياسية هو الحكم بما انزل الله ، والذى يعنى عند البعض تطبيق الشريعة الاسلامية ، فان سبل الوصول الى هذا الهدف تختلف من جماعة لاخرى و بالتالى تختلف الجماعات فى نظرتها لمؤسسات الدولة ، والقوى السياسية القائمة ، بل وللجماهير .

وتتلخص اساليب الوصول للهدف الغائى ، فى ثلاثة اساليب هى :

- الاسلوب الانقلابى
- الثورة الشعبية
- الصعود عن طريق البرلمان .

ووفقا للخريطة السياسية الحالية للجماعات الاسلامية ، فان جماعة (الاخوان المسلمين) هى وحدها التى تتبنى الاسلوب الثالث (البرلمان) فيما تقف الجماعات الجهادية الاخرى موقفا متشدداً ضد هذا الاسلوب وتتبنى فى ادبياتها الاسلوب الثانى (الثورة الشعبية) ، وتتحول عملياً فى اطار الاسلوب الاول (الانقلابى) وبطبيعة الحال ، فان المؤمنين باسلوب الصعود عن طريق البرلمان ، يسعون لايجاد جسور مع المؤسسات القائمة فى الدولة ، ويتفاعلون مع احزابها بدرجة او بأخرى ، ويؤسسون مرتكزات اجتماعيه ، واقتصادية تمثل جسوراً للوصول الى الجماهير . فيما يعتمد المؤمنون باسلوب التغيير

بالطريقة الانقلابية ، على توفير مستلزمات الانقلاب ، بالانتشار داخل القوات المسلحة ، والشرطة ، وتوفير كميات من الاسلحة ، استعداداً للحظة المناسبة .

والامر نفسه يكاد ينطبق على المؤمنين بإسلوب التغيير بواسطة (الثورة الشعبية) على النمط الايرانى ، هو كما قلنا اسلوب موجود فى ادبيات الجماعة الاسلامية ، وفى افكار بعض رموزها (المقدم عبود الزمر) لكن ليست هناك شواهد فى الواقع تفيد قدرة هذه الجماعات على تحريك كتل جماهيرية واسعة ، فى اتجاة التمرد والثورة ضد النظام .

واذا كانت جماعة الاخوان المسلمين تقف وحدها الان فى ساحة الجماعات الاسلامية ، منادية بانشاء حزب سياسى اسلامى ، والانخراط فى مايسمى (اللعبة السياسية) مما عرضها لانتقادات حادة ، وصلت الى حد الاشتباكات العنيفة مع عناصر فى الجماعة الاسلامية الرافضة لهذا الاسلوب ، الا ان هناك تصريحات لقادة الاخوان ، تعكس قدراً من التفاؤل ، فى ان الحزب الاسلامى - اذا خرج إلى العلن - سيكون قادراً على استيعاب الجماعات الرافضة للديمقراطية ، والتعددية الحزبية ، والبرلمان .

الاخوان والعنف

والواقع ان شروط الحزب السياسى تنطبق على جماع الاخوان

المسلمين ، اذ لايوجد فى كتابات قادة ومفكرى الاخوان منذ حسن البنا وحتى الان ، مايشير الى فكرة تكفير الحكومة والخروج عليها .

وهنا يقول المرشد العام للجماعة ، الشيخ محمد حامد ابو النصر (نحن نأخذ برأى مرشدنا الامام حسن الهضيبى فى قضية التكفير كما جاءت فى كتابه المعروف « دعاه ولسنا قضاه) وهذا ماكان عليه الامام الشهيد حسن البنا رحمه الله) (١) .

ويقول ايضاً (شعار الى كلمه لله فى نظرنا يعنى ان يستمد الحكم قوانينه وتشريعاته من شريعة الله السمحة التى تتصف بالكمال والمبرأة من أى نقص) (٢) .

ومن هنا يمكن اعتبار العمل السياسى - وليس الانقلابى - هو اسلوب التغيير الاساسى الذى تعتمده الجماعة فى حركتها ، وان العنف الذى اتسمت به الجماعة - كما يؤكد ذلك بعض قيادتهم - لم يكن سوى « مرحلة مؤقتة فى تاريخ الجماعة أملتها ظروف معينة ، ولا يعتبر منهجاً اصيلاً فى فكر الاخوان » .

ويلاحظ فى هذا الصدد إن الاخوان أظهروا فى اكثر من مناسبة رفضهم لفكرة (التكفير) سواء تعلق الأمر بالنظام أو المجتمع إستناداً الى ان مؤسس الجماعة حسن البنا حسم هذه القضية حين قال (ان الكفر هو النفى المعلن لوجود الله ، ولذلك فليس هناك مسلم اعلن الشهادة ويعتبر غير مسلم حتى لو اقترف اكبر المعاصى) .

ونفس الفكرة رددها حسن الهضيبى المرشد الثانى للجماعة فى كتاب « دعاة لاقضاة » حين قال (ليس من حق احد ان يجلس فى مكان القاضى ويحكم على ايمان غيره حتى ولو كان الحاكم) .

وباعتبار ان الفكرة الاساسية لدى الجماعة الاسلامية بكل ماتضمه من حركات عنفوية هى فكرة (التفكير) ، فان الرفض الاخوانى لها يؤكد ماذهبنا اليه . وهو ان منهج جماعة الاخوان يعتمد على (الاصلاح) .. اصلاح الفرد والاسرة ، قبل اصلاح الجماعة والمجتمع .

يقول الشيخ محمد حامد ابو النصر (الامام البنا نستمد . وسائلنا من سيرة الرسول (صلى الله عليه وسلم) بالدعوة الى الله بالحكمة والموعظة الحسنة وليس بالارهاب والعنف ، أما حادثة الخازندار والنقراشى فكانتا تصرفات افراد وليس للجماعة وقيادتها اى تدخل فى الامر ، والتحقيقات اثبتت ذلك ، اما تمثيلية عبد الناصر فى المنشية فهى معروفة للجميع) (٣) .

ورغم انه من الصعب الجزم بان رؤية الاخوان تخلو تماماً من العنف السياسى ، الا ان المؤكد هو حرصهم على الايتعدى نشاطهم الظاهر حدود العمل السياسى المشروع ، وبذلك يصبح من الطبيعى قبولهم بقواعد الممارسة السياسية ، والاقرار بفكرة الديمقراطية ، بما يترتب عليها من قبول شروط العمل الحزبى والبرلمانى .

يقول الشيخ حامد ابو النصر (التعددية الحزبية امر مطلوب فى العصر الحديث ، حيث ان عرض الافكار على اختلاف انواعها واتجاهاتها يبرز الكثير من الاراء النافعة المفيدة للوطن ، ولاشك ان الديمقراطية فى مصر افادت الكثير ، وان كانت لاتزال فى شكل محدود (٤) .

وبصراحة اكثر يقول المرشد العام لجماعة الاخوان (لا شك ان الحاجة اصبحت ملحة لايجاد حزب للاخوان المسلمين ، ولكن يعوق ذلك وجود لجنة الاحزاب التى يهيمن عليها الحزب الحاكم الرافض لمبادىء الاخوان المسلمين ووجودهم فى الساحة) (٥) .

وكان قادة الاخوان قد اعلنوا موافقتهم على التعددية الحزبية بدون شروط ، بما فى ذلك امكانية ظهور حزب شيوعى فى مجتمع مسلم ، واكثر من هذا وافقوا على فكرة وجود حزب قبطى ، يقول المرشد العام (نحن لا نمانع بل نرحب بوجود احزاب اخرى لاخواننا الاقباط وغيرهم ، ولايتعارض هذا مع الوحدة الوطنية التى يحرص الجميع عليها (٦) .

ويبرز قادة الاخوان موقفهم الحالى من التعددية الحزبية ، بان انتقاداتهم السابقة منذ حسن البنا مرشدهم الاول للاحزاب كان منصباً على ممارستها فى فترة تاريخية محددة ، ولم يكن رفضاً للفكرة ذاتها . وهنا يقول احمد سيف الاسلام البنا : (والذى لم ينكر

وجود الاحزاب السياسية ابداً ، بل انكر واقع الاحزاب وانحراف بعضها ، وارتباطها بالانجليز وافسادها للنفوس ، انكر عليها اوضاعها الشاذه ، ولم ينكر حق الشعب فى تشكيل الاحزاب السياسية

الاخوان فى البرلمان

وقد برز هذا التوجه بوضوح منذ تحالف الاخوان بزعامة المرشد الراحل عمر التلمسانى مع حزب الوفد فى انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٤ ، ودخولهم الانتخابات على قوائمه حيث تم تمثيلهم بعشرة نواب داخل البرلمان ، وبنفس المنطق تم التحالف بزعامة المرشد الحالى للجماعة (حامد ابو النصر) مع حزب العمل (الاشتراكى) فى انتخابات عام ١٩٨٧ ، وشاركوا فى قائمة موحدة ضمت ايضاً حزب الاحرار ضمن ما اطلق عليه وقتها (قائمة التحالف الاسلامى) ليصبح عدد الاخوان المسلمين الممثلين فى البرلمان ٣١ عضواً بالقائمة ، فضلاً عن ٣ نواب عن المقاعد الفردية .

وفى إطار القواعد السياسية السائدة فى مصر ، لم يأل الاخوان جهداً طوال الاعوام العشرة الماضية للانتشار داخل المؤسسات النقابية القائمة .

وليس جديداً القول ان الجماعة خطت خطوات واسعة بعد حملة الاعتقالات التى تعرضت لها فى عام ١٩٨١ ، ومصادرة مجلاتها (الدعوة - الاعتصام) نحو ايجاد مواقع ، ومرتكزات فى النقابات

المهنية ، فحققت نجاحات هائلة فى نقابات الاطباء ، الصيادلة ، المهندسين ، اطباء الاسنان ، المعلمين ، واخيراً نقابة المحامين ، واحتفظت جماعة الاخوان ضمن الاطار الاوسع (الجماعة الاسلامية) بمكان متميز فى الاتحادات الطلابية الذى تكاد سيطرتها تكون كاملة عليها منذ عام ١٩٧٩ .

البرنامج السياسى للاخوان

وفى دراسة تحليلية وردت فى التقرير الاستراتيجى لمؤسسة الاهرام (١٩٨٧) رصد لنشاطات الاخوان فى البرلمان جاء فيه (يمكن القول انهم نجحوا فى طرح قضية الشرعية الإسلامية وفرضها على جميع القوى السياسية والحزبية الموجودة بحيث لم يعد هناك خطاب سياسى يخلو من المفردات الاسلامية أو الحديث عن الشريعة ، وبغض النظر عن التوجه الفعلى نحو استصدار تشريعات خاصة بتنظيم الشريعة ، فان ذلك لايقلل من أهمية هذا الطرح ، فأغلب الظن إن الاخوان كانوا على دراية بذلك ، بل ان سلوكهم داخل المجلس يشير الى ان قضية الشرعية لاتشكل مطلباً عاجلاً وآنيا . وقد رجع ذلك الى سببين : الأول هو عدم رغبتهم فى الصدام مع النظام السياسى ، والثانى هو العمل على تغيير القوانين بصورة تدريجية فى الاتجاه الاسلامى سواء فى مجالات التعليم ، والاسكان وغيرها ، حتى تصبح مسألة تطبيق الشريعة امراً طبيعياً على المدى الطويل) .

ومن الواضح ان جماعة الاخوان المسلمين تعمدت عدم تحديد برنامج سياسى محدد لها ، اوحتى برنامج انتخابى ، واقتصرت على عبارة واحدة هى (الاسلام هو الحل) .. وفيما انتقد كثيرون عمومية الشعار ، فان الشيخ حامد ابو النصر ارجع ذلك الى (ان عدم الاعتراف بشرعية وجود جماعة الاخوان المسلمين حرمها من شرح افكارها وارائها التى تصبو لتحقيقها ، فليس للاخوان دار تقام فيها الندوات وتعقد المؤتمرات ، وهى محرومة من الصحافة والكتابة بانواعها ، وحينما تزول هذه العقبات يمكن للاخوان شرح ارائهم ليسمعها الجميع ويناقشونها ، وهذه الشعارات صدرت بسبب الظروف القائمة ، ومع ذلك فهناك متخصصون من الاخوان يهتمون بدراسة تلك التفصيلات ، وقد قدم الاخوان فى مجلس الشعب بعضاً من هذه التفصيلات) (٨) .

فى مجلس الشعب دورتى ١٩٨٤ ، ١٩٨٧ ركز الاخوان على مجموعة من القضايا هى : (٩)

- احتلت قضية الحريات السياسية ، ومعارضة القوانين المقيدة للعمل السياسى ، وكشف قضايا التعذيب ، والمطالبة بتوسيع رقعة الحريات المدنية والسياسية أهمية خاصة ، وتقدم النواب الاخوان باستجوابات عديدة لوزير الداخلية حول اعتقال المواطنين ، وتعذيبهم فى المعتقلات أو أقسام الشرطة .

- وحول قانون الطوارىء آثار نواب الاخوان ماقالوا انه واقعة اعتداء ضابط من الشرطة على احد نواب الاخوان اثناء توجهه لحضور مؤتمر فى مدينة السويس فى مارس ١٩٨٨ ، حيث استدل الاخوان من تلك الواقعة وغيرها على ان قانون الطوارىء يستخدم أيضاً (لاهدار الحصانة عن اعضاء مجلس الشعب) .
- وتقدم نواب الاخوان بمشاريع قوانين تتعلق بالحريات العامة من بينها قانون بإلغاء القانون الخاص بمحكمة الثورة ، وآخر لتعديل قانون الاحكام العسكرية ، وتقدموا باقتراح لتعديل نظام السجون
- تقدم الاخوان بمشروع قانون لتحريم الخمور إنتاجاً وبيعاً وتداولاً الى ان يصدر تشريع منظم .
- اقتراح بمشروع قانون لتعميم تدريس التربية الدينية فى جميع مراحل التعليم فى المدارس والجماعات .
- مشروع قانون لتعميم زى المرأة العاملة فى جميع اجهزة ومؤسسات الدولة .
- دافع نواب الاخوان عن شركات توظيف الاموال بدعوى انها ملتزمة اسلامياً بتحريم الربا ، وحذر النواب من تصفيتها وطالبوا بحماية حقوق المودعين .
- عارض نواب الاخوان كافة اشكال التطبيع مع الكيان الصهيونى ، وفى احد طلبات الاحاطة التى تقدم بها نواب الاخوان فى المجلس

قدم طلب حول تدريس خريطة (اسرائيل) فى المدارس بدلاً من فلسطين ، كما قدم سؤال حول امتلاك اسرائيل لقنبلة نووية .

واذا كانت المواقف السياسية تعكس البرامج والرؤى النظرية فان إعادة قراءة ماطرحه نواب الإخوان تحت قبة البرلمان يكشف إلى حد بعيد برنامجهم السياسيى ، وبغض النظر عن الإتفاق والاختلاف مع محتواه ، فان المهم هنا هو أن جماعة الاخوان تمتلك ما تستطيع الدفاع عنه من افكار ومواقف ، وهو الامر الذى يحتاجه اى حزب سياسى جاد . كما ان للجماعة دوائر انتشار جغرافى ، واجتماعى عكست نفسها فى نشاطات سياسية ، وفعالية برلمانية ، مما يؤكد انها تمتلك مقومات الحزب السياسى .

الجهاد والديمقراطيه

ولو كان امر جماعات الاسلام السياسى مقصوراً على جماعة (الاخوان المسلمين) وحدها ، لبدت المشكلة واضحة فى قانون الاحزاب الذى يحظر تأسيس احزاب على اسس دينية ، لكن جماعة (الاخوان) ليست وحدها العاملة فى ساحة جماعات الاسلام السياسى ، فالى جوارها جماعات راديكالية لاتؤمن بالتغيير الديمقراطى ، بل لا تؤمن بالديمقراطية نفسها .

واذا كانت الاحزاب السياسية فى مصر ، من اقصى اليمين ، الى اقصى اليسار تطرح نفسها (كبديل) للنظام القائم ضمن بدائل

اخرى ، فان جماعة (الجهاد) تطرح نفسها باعتبارها (البديل) الوحيد للنظام ، وهذا يعنى ببساطة رفض (الآخر) ، ورفض التعددية.

وتغيير النظام فى فقه المنظمات الاسلامية الراديكالية يبدأ بالقمة وليس بالقاعدة ، وبالتالى فان الوصول الى الهدف النهائى لايتم الا بتغيير قمة النظام ، الذى حكم عليه التيار الجهادى بانه (جاهلى) وجب اسقاطه .

وحسبما يقول طارق الزمر وهو من ابرز قيادات (الجهاد) فى كتيب له بعنوان (فلسفة المواجهة) ، (ان جماعة الجهاد الاسلامى التى رأت فى الواقع اليوم صورة مكررة صارخة للجاهلية الاولى لم ترسوى المفاضلة والصدام سبيلاً للخلاص من هذا الواقع ، وطريقاً الى عودة حكم الاسلام من جديد) .

وتركز (فلسفة المواجهة) وفق هذا المنطق على منطلقين اساسيين :

الاول : وجوب مقاتلة الحاكم الكافر وخلعه (فالامامة لا تنعقد لكافر)

الثانى : وجوب تنصيب خليفة مسلم ، والشرط الآخر وجوب من وجهين ، الاول وجوب لذاته ، والثانى وجوب لغيره ، حيث ان احكام وواجبات الشريعة لاتتم الا بالخليفة ، وبالتالى يعتبر قتال هؤلاء الحكام، وهذه الحكومات وجوباً على جميع المسملين .

ولا يشذ (جهادى) واحد عن المحددات العامة للجهاد كما وردت فى (فلسفة المواجهة) ، فاقامة الدولة الاسلامية ، واعادة الخلافة هى فريضة على كل مسلم ، وهى (الفريضة الغائبة) عند محمد عبد السلام فرج ، كما وردت فى كتابه المعروف بنفس العنوان ، كما تتفق مع ماجاء فى رسالة (الايمان) التى وضعها د. صالح سرية وورد فيها (ان الجهاد لتغيير هذه الحكومات ، واقامة الدولة الاسلامية هو فرض عين على كل مسلم) .

ان فكرة (التكفير) فى حدذاتها ، والتى تمثل احد المرتكزات الرئيسية فى افكار الجماعات الجهادية ، هى نفى للديمقراطية ، وتعدد الرأى ، وتؤكد مجلة (كلمة حق) لسان حال تنظيم (الجهاد) رفض فكرة الديمقراطية ومبادئها (ان الديمقراطية تحمل فى طياتها مخالفات جوهرية وعميقة للمنهج الاسلامى ، بما يجعلها فى تناقض صارخ مع الاسلام) .

وورد فى التقرير الاستراتيجى الصادر عن مؤسسة الاهرام (١٩٨٧) الاسس التى يستند عليها موقف الجماعات الجهادية فى رفض الديمقراطية وهى :

* ان الديمقراطيه تجعل الشعب هو صاحب السيادة ، والسيادة لاتكون لأحد من دون الله .
* انها تجعله مصدراً للسطات (التشريعية و التنفيذية والقضائية)

فتخالف بذلك الاسلام لانها تمنح الشعب حقا مطلقاً دون التزام بالشروط التى وضعتها الشرعية .

* ان الحريات التى تقرها الديمقراطية وتمنحها للمواطنين دون قيد او شرط تنافى مفهوم الحرية فى الاسلام التى تتحدد بعدم مخالفة الدين ، وتجاوز الحدود سواء فى الاقوال او الافعال ، وبالتالى فلا يحل - فى الاسلام - اطلاق حرية الدعوة لاى فكرة تخالف شرع الله ودينه .

* ان الديمقراطية ترسى قاعدة تعدد الاحزاب ، وتلك القاعد تختلف ايضاً مع الاسلام اختلافاً جذرياً ، وذلك أن تعدد الاحزاب لاينشأ إلا تعدد الايديولوجيات فى المجتمع ، بينما الحكم فى الدولة المسلمة لاتتنازعه ايديولوجيات مختلفة ، فليس هناك فى المجتمع المسلم الاحزبان (حزب الله) وحزب (الشيطان) .

* ان الديمقراطية تجعل (المواطنة) اساس المساواة بين المواطنين ، وليس الدين ، وهو مايخالف تعاليم الاسلام حيث تساوى بين المسلم والكافر .

ان الموقف المتشدد من قضية الديمقراطية كما وردت فى كتابات الجماعات الجهادية لاتعكس - الا جانباً واحداً من الحقيقة ، اذ داخل الجماعات الجهادية تتعدد الرؤى حول الموقف من النظام ، والتعددية الحزبية ، وثمة مرونة فكرية يقدمها اكثر من رمز من رموز

هذه الجماعات .

الدكتور عمر عبد الرحمن سئل عن رأيه فى الديمقراطية فى ظل حكومة اسلامية فقال : (الاسلام يدعو الى ماهو افضل من الديمقراطية .. لكن اذا كانت الديمقراطية فى اجزائها الواضحة انها شورى ، فالاسلام يوافق على ذلك .والديمقراطية اذا كانت حرية التنقل والاجتماع ووجود جماعات تعبر عما تريد فانها مقبولة ، اما الديمقراطية بمعنى تكوين احزاب وانتخابات فلدينا تحفظات ، واذا كانت الديمقراطية علىأساس حرية الرأى ، والرأى الآخر فهذا نقبله ، لكن الحكم فى النظام الاسلامى حكم لله وحده ، وفق الشريعة والكتاب والسنة فلا يصح للشعب او لغيره ان يقول حكماً غير ماجاء من الله (١٠) .

ان تحليل عبارات الشيخ عمر عبد الرحمن تكشف بوضوح انه يرى ان الحريات المدنية امر مستقر فى الاسلام (حرية التنقل والاجتماع والرأى) لكن الحريات السياسية (تكوين الاحزاب والانتخابات) امر مرفوض وهو فى هذا الرأى اكثر مرونة مما سبق وان قد مناه على لسان طارق الزمر من خلال كتابه (فلسفة المواجهة).

ويتقدم د. صالح سرية خطوة اكثر فى (رسالة الايمان) ، وهو وان كان يرفض (الديمقراطية كمنهاج للحياة لانه مخالف لمنهاج الاسلام) ، الا انه وضع قاعد تقول انه يجوز للمسلم ان يكون موظفاً

او ضابطاً اووزيراً اوحتى رئيساً للدولة (الدولة الكافرة) ، ومع ذلك يكون مؤمناً كاملاً على ان يحقق واحداً من شروط ثلاثة : (١٢)

(١) ان يكون واضحاً في عقيدته مصرحاً بانه يعمل لاقامة الدولة الاسلامية ، واذا كان النظام ديمقراطيا وسمح بتكوين جماعة اسلامية او حزب اسلامي جاز له المساهمة صراحة سواء بالانتخابات او دخول البرلمان او المشاركة في الوزرات .

(٢) اما اذا كانت العلانية في العمل غير متاحة فيجوز للعضوفي جماعة اسلامية ان يدخل مختلف اختصاصات الدولة ، ولكن بأمر من الجماعة المنتمي اليها على ان يستغل منصبه لخدمة الجماعة، ولا مانع من ان يصبح وزيراً حتى مع حكم الطاغية .

(٣) اذا لم يكن منضماً لاى جماعة لكنه مؤمن فيجوز له نفس الحق على ان يعقد النية على اقامة الهدف الاكبر وهو اقامة الدولة الاسلامية

وهنا تبدو افكار صالح سرية اقرب الى افكار جماعة الاخوان التي لم تمنع اعضائها من الانخراط في الحياة العامة ، وتقلد الوظائف ، والترشيح تمنع اعضائها من الانخراط في الحياة العامة ، وتقلد الوظائف ، والترشيح للبرلمان والنقابات ، ويمضي صالح سرية في كتابه (رسالة الايمان) فيقول : ان من ينتخب مرشحاً كافراً ضد مرشح اسلامي فهو كافر .

ويعترض محمد عبد السلام فرج فى (الفريضة الغائبة) على فكرة المشاركة فى الحياة السياسية من خلال حزب اسلامى (لانه اذا كان الهدف الاساسى هو تحطيم دولة الكفر فان العمل من خلال الحزب سيؤدى الى العكس ، اى الى بناء دولة الكفر) .

ويتمادى عبد السلام فرج ، ويرفض مشاركة المسلمين فى الوظائف العامة (فى الدولة الجاهلية) ويقول : (ان هؤلاء الموظفين المسلمين سيكونون جزءاً من الدولة ، ولن يصل الامر الى توصيل اى شخصية اسلامية الى منصب وزارى الا اذا كان موالياً للنظام موالاة كاملة) .

■ ماذا يعنى التفاوت فى اجتهادات الجماعات الجهادية فيما يتعلق بالنظرة الى الديمقراطية ، والنظام ، والحياة العامة؟

فى اعتقادى انه يعنى :

اولاً : امكانية جذب مجموعات واسعة خصوصاً فى المستويات القاعدية من هذه المنظمات الى دائرة الفعل السياسى والاعلامى اذا اتيح لها المشاركة فى الحياة العامة من خلال اطار شرعى (حزب إسلامى) ، وادوات اتصال إعلامية مقننة (الصحف) .

وكما هو معروف فان رأى القيادة فى التنظيمات السرية يكون

اكثر تطرفاً من رأى القواعد ، ربما لان القيادات تكون مسلحة عادة بايديولوجية كاملة ، فيما تتنوع مستويات الوعى فى الدائرة القاعدية. بما يسمح لاى حزب اسلامى ، تتصدره قيادات ورموز لها شأن وتاريخ فى العمل الاسلامى ، يجذب العناصر القاعدية الى العمل العلنى المشروع .

ثانياً : امكانية التعايش بين حزب علنى يعمل برنامجاً اسلامياً وبين جماعات على ضفافه ترفض الانخراط فى العمل الحزبى لسبب ولآخر ، وتاريخ التيارات السياسية فى العالم يؤكد هذه الحقيقة وعلى سبيل المثال ، فان منظمة (ثورة مصر) الناصرية التى تبنت منهج العنف الثورى فى مواجهة عناصر (الموساد) و (المخابرات المركزية الامريكية) فى القاهرة ، ظهرت وانتعشت فى وقت كان التيار الناصرى قد تبلور - ربما لاول مرة - فى حزب سياسى تحت التأسيس (الحزب العربى الاشتراكى الناصرى) خلال الفترة من ٨٤ حتى ١٩٨٧ . ولم يمنع بروز الحزب على سطح الحياة السياسية من وجود منظمة مسلحة محدودة العدد . بعيدة التأثير .

بل ان جماعة الاخوان المسلمين نفسها التى تحركت فى اربعينات هذا القرن - وقبل ان تصطدم بالحكومة - وفى اطار شرعى وعلنى لم تمنع جماعات اسلامية اخرى من الظهور ، مثل جماعة

(شباب محمد) التى ظهرت فى نهاية الثلاثينات ، وانضم اليها عدد من ابرز قيادات الاخوان ، من بينهم الشيخ حافظ سلامة .

ويندر ان توجد منظمة او (حزب سياسى) تمكنت من جذب جميع اعضاء التيار الذى تنتمى اليه فى عضويتها ، فالتيار اوسع جماهيرية اكثر تعددية (فكرية وحركية) من الحزب . وان كان الاخير يسعى – عادة – الى ايجاد قنوات حوار مع المجموعات المفردة خارج السرب .

ثالثاً : ان الاراء الصادرة عن قيادات (الجهاد) والمعارضة للديمقراطية ، والرافضة لفكرة (الحزب الاسلامى) ليست اراء نهائية ، قاطعة فهناك احتمالات اكبر لحدوث تغيير ما بسبب المتغيرات العالمية او المحلية وجميعها ترمى فى اتجاه واحد هو تعميق الديمقراطية ، والتعددية الحزبية .

ان حجة هؤلاء هى ان المجتمع الاسلامى فى اول نشأته كان خالياً من الاحزاب ، وبالطبع (يقول الشيخ عدنان سعد الدين وهو قيادى اسلامى سورى) فهذا كلام نقف عنده ولانسلم به ، ففى صدر الاسلام نشأت المدارس الفقهية التى كانت توازى الاحزاب فى ايامنا وتزيد عليها ، لانها كانت تقدم الحلول والاحكام والفتاوى والاجتهادات فى كل أمور الحياة ، وعلى جميع الصعد وفى شتى المجالات ، وفى كل شأن يخص الفرد او الجماعة او الدولة .

وكانت المدارس الفقهية متباينة فى احكامها وفى الآراء التى تصدر عنها ، فقد كانت هناك مدارس او فقهاء عرفوا بالتشدد كما هو حال عبد الله بن عمر ، وبعضها كان يأخذ بالرخص كما هو حال عبد الله بن عباس ، ومع الايام نمت هذه المدارس نمواً عظيماً ، وخلفت لنا تراثاً ضخماً ، وثروة فقهية عظيمة لاتملك نظيرها أية أمة فى ماضى الزمان وحاضره .

ويلاحظ ان الفتاوى الصادرة ضد (الحزب الإسلامى) جاءت على لسان ، او فى كتابات شباب لاشك فى اخلاصه ، لكن هناك شك فى خبرته ، ومدى علمه ، او فى الحد الادنى عدم ادراك المساحة بين (الرغبة) و (الامكانية) او بين (الاستراتيجية) و (التكتيك) .

واغلب الظن ان افكار الجماعات الجهادية فيما يخص (الديمقراطية) و (الحزب السياسى) يمكن ان تتغير فى النصوص نفسها ، او فى تفسير النص . على النحو الذى حدث مع الشيخ حسن البنا ، فقد فهم البعض مقولته فى تعريف جماعة (الاخوان) الشهيرة (لسنا حزباً سياسياً ولاجمعية خيرية ولانادياً رياضياً .. الخ) على انه يرفض وجود الحزب السياسى ، مكتفين بالنفى قبل الوصول الى الاثبات ، فالبنا يكمل التعريف قائلاً (ولكننا روح يسرى فى هذه الامة فيحييه بالقرآن) اى ان اهداف الجماعة تتجاوز ما يرمى اليه الحزب والجمعية والنادى ، فهى تشملها جميعاً وتتجاوزها دون ان تنفيها ،

على حد قول ابنه احمد سيف الاسلام .

واغلب الظن ايضاً انه سيأتى جيل (جهادى) يراجع افكار الجيل الحالى فيما يتعلق بمسألة (الحزب الاسلامى) سيكون مؤيداً لها ، نافيا لما جاء فى كتابات قادة الجماعات الجهادية الحالية ، فالفقه الاسلامى المبرأ عن البدع والدخن لاينص على عصمة احد من الصحابة أو الائمة أو العارفين ، وتبقى العصمة لرسول الله صلى الله عليه وسلم كما قال ابن عباس : كل الناس يؤخذ منهم ويرد عليهم الا صاحب هذا القبر .. مشيراً الى قبر النبى عليه الصلاةوالسلام .

رابعاً : ان موقف الجماعات الجهادية الرافض للديمقراطية وتعدد الاحزاب ، وتشكيل (حزب اسلامى) يلتقى بالتوافق وبدون اتفاق مع موقف الحكومة التى يصفونها بـ (الجاهلية) ويرمرنها بالكفر .

لقد اضاعت جماعة الاخوان المسلمين - حسبما يعتقد البعض - فرصة ذهبية لتكوين حزب سياسى فى الثلاثينات والاربعينات من هذا القرن وقت كان هذا الحق مكفولاً للجميع ، ولكن لكونها زاهدة فى الحزب ، او فى طلب الترخيص للعمل السياسى ، اضاعت الفرصة ، ويبدو ان الجماعات الجهادية تكرر الخطأ مرة ثانية .

وقد يقول قائل : انهحتىلووافقت الجماعات الجهادية على الانخراط مع جماعة الاخوان فى طلب حزب سياسى فان الحكومة لن

تسمح لها .

وهذا قول صحيح ، مردود عليه بان (الجهاد) من اجل الحصول على حزب شرعى ، غير (الجهاد) من اجل قلب نظام الحكم ، فالحالة الاولى ستجد لها انصاراً بين قوى ديمقراطية عديدة فى احزاب المعارضة (وربما فى الحزب الحاكم ايضاً) كما ستجد دعماً شعبياً غير محدود لدعوتها ، وقد تغير الحكومة موقفها اذا اكتشفت ان جماعات الاسلام السياسى غيرت فى اسلوبها ، ومنهج وصولها الى الحكم .. فلا شئ ثابت خصوصاً فيما يتعلق بالمواقف السياسية . يقول الشيخ عدنان سعد الدين (وله خبرة عريقة فى العمل السياسى الاسلامى) : (ان تهجم بعض الجماعات الاسلامية على الديمقراطية خطأ فادح يستغله الحكام المستبدون ، والخصوم التقليديون ، فطالما ان الشعب حر فى اختيار نظامه ، فان شعبنا حريص على عقيدته ومبادئه ونظامه الذى يستمده من رسالة الاسلام ، وطالما ان الحكم للاكثرية فان هذه الاكثرية قد حرمت من التعبير عن ذاتها لامد بعيد ، وعندما نفشل فى اقناع الاكثرية بخطتنا وبرنامجنا، فلنراجع انفسنا ، ولنتهم جماعاتنا بالتقصير والعجز ، ونمارس النقد الذاتى (١٣) .

ويقول الشيخ عدنان اكثر من ذلك (لوجاز لاى حزب من الاحزاب السياسية سواء أكان فى أقصى اليمين أو أقصى اليسار ان

يتحفظ على الديمقراطية ، او يقيدها بدعوى الديمقراطية الصحيحة او الموجهة فليس ثمة مسوغ لاى تنظيم او حزب يلتزم بمبادىء الاسلام ان يتخلى عن الديمقراطية أو يفتر فى تأييدها) (١٤) .

وحول الفرق بين مزايا العمل الحزبى العلنى ، والعمل السرى يقول (ان الحكم الذى تدعمه الجماهير وتلتف حوله بادراك واقتناع أقوى وأثبت من الحكم الذى ينال التأييد بدافع الخوف والرهبة) (١٥).

وجاء فى مقدمة البيان الذى اصدرته جماعة الاخوان المسلمين فى سوريا والصادر عام ١٩٨٠ (ان الثورة الاسلامية تعلن انه ليس لديها تحفظ على اى حزب ، منطلقة فى ذلك من قناعاتها الراسخة ان الغلبة للحق والعاقبة للتقوى ، وضمن مناخات الحرية الكاملة ، فان الثورة الاسلامية تسقط مسوغات وجودها اذا كانت تخشى على الاسلام من منافسة الاحزاب الاخرى) .

خامساً : واخيراً فان البدائل المطروحة من قبل الجماعات الجهادية كوسائل للوصول الى السلطة هى صعبة التحقق ان لم تكن مستحلية فى مجتمع مدنى ، تلعب فيه المؤسسات دوراً مركزياً ، قوياً ، فالتغير فى قمة السلطة مثلما يرى (الجهاديون) يستلزم ادوات ووسائل مختلفة عن التغيير فى قاعدة الدم الشعبى مثلما يرى (الاخوان) ، علماً بان اى تغيير فى قمة الهرم سيصاب بالفشل السريع ان لم تؤيده ، وتدعمه القواعد .

وليست هناك سوى دلائل بسيطة تشير الى ان محمد عبد السلام فرج طرح فكرة (الثورة الشعبية) على النمط الايرانى كوسيلة لتغيير النظام ، وهو ماجعل سالم الرحال (الاردنى الجنسية) يختلف معه اذ كان الرحال يؤيد اسلوب الانقلاب ، ويرى ضرورة تجنيد عناصر من صفوة القوات المسلحة المصرية ، ويعتقد كثيرون ان فكرة (الثورة الشعبية) كانت (طوباوية) فى ذهن محمد عبد السلام فرج الذى وافق على فكرة اغتيال الرئيس السابق انور السادات عندما عرضها عليه الضابط خالد الاسلامبولى دون ان يقرن ذلك بضرورة تغيير هيكل النظام ، وقيادته ، مما يؤكد سيطرة التفكير الانقلابى او الانتقامى على ذهنية عبد السلام فرج .

لكن هناك دلائل قوية تشير الى ان المقدم عبود الزمر طرح فكرة الثورة الشعبية على مجلس شورى تنظيم (الجهاد) بعد اسابيع من تأسيسه فى العام ١٩٧٩ على ان يتم تنفيذها فى العام ١٩٨٣ ، وهى الخطة المعروفة اعلامياً باسم (س ص) مستفيداً من الخبرة الايرانية ، لكن عبود الزمر نفسه انساق فى لحظة الى فكرة اغتيال السادات دون ان تكتمل عناصر ومقومات خطة الثورة الشعبية، وصحيح ان الزمر ابدى اعتراضاً على فكرة الاغتيال ، الا انه وافق فى نهاية الامر ، عندما تلقى رسالة تطمينات شفهية من عبد السلام فرج ، بان عملية اغتيال السادات لن تؤثر على الخطة .

وتكشف احداث سوهاج واسيوط التى جرت صباح اليوم التالى لاغتيال السادات عن سذاجة تحرك الجماعات الجهادية التى ظنت انها بمجرد سيطرتها على مبنى مديرية امن اسيوط . ستقوم الجماهير - تلقائياً - بالزحف على القاهرة ، واسقاط النظام .

والواقع ان ماحدث فى اسيوط كان دراميا للغاية ، فقد سقط قتلى وجرحى تجاوز عددهم ثلثمائة شخص بين رجال الشرطة والعناصر الجهادية والاهالى .. وكانت النتيجة سقوط التنظيم ، وبقاء النظام .

وتؤكد العبارات التى وردت فى كتاب (فلسفة المواجهة) لمؤلفه طارق الزمر مرة اخرى (طوباوية) فكرة (الثورة الشعبية المسلحة) او ضبابيتها اذ يقول (ان الامر الحاسم فى هذه المرحلة هو تحويل المعركة بين النظام والحركة الى معركة سافرة بين العلمانية والاسلام ، وعندئذ سترى ان النظام قد ترهل ولم تبق له سوى امريكا ، وهذه قضية يحسمها حجم التحدى المفروض عندئذ ، وحرك الجماهير التى تكفل حماية الداخل من الخارج)

■ **هل هناك عمومية ، وضبابية اكثر من ذلك ؟!**

.. فى الحقيقة ان افكار الجماعات الجهادية اقرب الى (الانقلاب) منها الى (الثورة الشعبية) ، ومع ذلك فان جميع المحاولات الانقلابية التى نفذتها الجماعات الجهادية فشلت واحدة تلو الاخرى ،

ليس هذا فحسب ، بل ان الجماعات الجهادية دفعت ثمناً باهظاً لها ، وبعض هذه الجماعات دفع حياته او بمعنى ادق وجوده .

– فى العام ١٩٧٤ انتهت جماعة (حزب التحرير الاسلامى) التى قادت محاولة انقلابية عرفت اعلامياً بقضية الكلية الفنية العسكرية بعد ان فشلت المحاولة .

– فى العام ١٩٧٧ انتهت جماعة (المسلمين) المعروفة اعلامياً بتنظيم (التكفير والهجرة) بعد ان قام اعضاؤها باغتيال وزير الاوقاف السابق الشيخ حسين الذهبى .

– فى العام ١٩٨١ لقى تنظيم (الجهاد) ضربة امنية موجعة كادت تعصف بقواعده ، بعد اغتيال السادات ، ومحاولة انقلابية انطلقت من سوهاج واسيوط ولم تبرحهما .

– فى العام ١٩٨٧ القت الشرطة القبض على ١٢٠ فرداً ، من بينهم عناصر فى القوات المسلحة بتهمة الانتماء الى تنظيم (الجهاد) ، وتعددت بعد ذلك الصدامات المسلحة بين (الجهاد) وجهاز الشرطة ، لكن هذه الصدامات لم ترق الى حد الانقلاب بالمفهوم المتعارف عليه .

ويجدر الذكر هنا ان الجماعات الجهادية لاتجد غضاضة فى استمرارية منصبها رغم تعرضه لنكسات ، وضربات ، فمثل هذه المواجهات لاتزيدها الا اصراراً ، وحسبما يقول عبود الزمر فى كتابه (منهج الجهاد) ان (الجهاد ماض الى يوم الساعة لقول الرسول

صلى الله عليه وسلم « لاتزال عصابة من أمتى ظاهرين على الحق حتى يقاتل آخرهم الرجال »

ان منهج (الجهاد) كما طرحته وثائق تنظيم (الجهاد) فقد مصداقته تماماً عندما اصبح العنف موجهاً الى دوائر وقطاعات ليست فى موقع خصومة مع الاسلام ، ولا صراع مع التيار الاسلامى . وابرز دليل على ذلك عمليات العنف التى سادت منذ مطلع التسعينات ، واتخذت بعداً خطيراً هو مهاجمة السياح الاجانب ، او تفجير مقهى فى ميدان التحرير .

ويمكن القول ان منهج (الجهاد) تحول الى منهج (ثأر) ضد الحكومة، وليست هناك ادنى مبالغة فى انه (ثأر) اعمى ، فقد القدرة (المنهجية) على التمييز ، وبالتالى فقد السيطرة على الزناد ، وكما اشرنا سابقاً فان اغلب الظن هو ظهور - تيار جهادى جديد - مستقبلاً - ينبذ العنف ، ويجاهد من اجل حقه الديمقراطى فى التعايش مع التيارات الاخرى ، دون محاولة لنفيها ، ومايبدو فى بعض الاحيان (خيالياً) يصبح هو (الواقع) فى احيان اخرى ، ونظرة تأملية الى مسيرة جماعة (الاخوان المسلمين) وتطورها التاريخى من العنف الى القبول بالبديل الديمقراطى ، والسعى للتعايش وفق المنظومة السياسية ، التعددية السائدة ، يثبت ماذهبنا اليه من توقعات.

هوامش

(١) من حوار صحفي لجرته صحيفة (السياسي المصري) القاهرية بتاريخ

(٢) مصدر سابق

(٣) الشيخ حامد ابو النصر – مصدر سابق

(٤) مصدر سابق

(٥) مصدر سابق

(٦) مصدر سابق

(٧) مقتبس من دراسة بعنوان (من اصول العمل السياسي للحركة الاسلامية المعاصرة) اعداد عدنان سعد الدين . وردت في كتاب (الحركة الاسلامية : رؤية مستقبلية) مكتبة مدبولي القاهرة ،١٩٨٩ .

(٨) الشيخ حامد ابو النصر – مصدر سابق

(٩) بتصرف عن التقرير الاستراتيجي الصادر عن الاهرام ١٩٨٧ .

(١١) من حوار اجرته مجلة (اكتوبر) بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٢٠ .

(١٢) بتصرف عن التقرير الاستراتيجي ١٩٨٧

(١٣) مقتبس عن دراسة وردت في كتاب (الحركة الاسلامية رؤية مستقبلة) مصدر سابق .

(١٤) مصدر سابق

(١٥) مصدر سابق

الحزب الاسلامى

البديل الديمقراطى

فى حواره مع المثقفين المصريين فى معرض القاهرة الدولى للكتاب (يناير ١٩٩٣) رفض الرئيس حسنى مبارك فكرة السماح بانشاء حزب اسلامى فى مصر ، وعرض ثلاثة اسباب للرفض هى :

اولاً : ان الاخوة المسيحيين سيطالبون ايضاً بحزب سياسى وسوف (يتحارب المسلمون والمسيحيون) .

ثانياً : ان الحزب الاسلامى اذا نجح لن يترك الفرصة لمثقف فى ان يعبر عن رأيه (لوحدث ذلك فان واحداً من الذين وقفوا امام الميكرفون لن يتكلم) .

ثالثاً ان تجربة الجزائر اثبتت - فى رأى سيادته - خطأ هذا الاختيار (ان الرئيس الجزائرى السابق الشاذلى بن جديد اخطأ فى حساباته عندما سمح لكل الاحزاب بحريه العمل بما فيها الاحزاب الدينية اعتقاداً منه ان فى هذا دعماً لحكومته .. لكن اوضاع الجزائر لن تتكرر على ضفاف النيل) .

وقد كرر الرئيس مبارك الاسباب السابقة (بعبارات مختلفة) لرفضه تأسيس حزب اسلامى فى مصر ، خصوصاً عندما تحدث الى مجلة (دير شبيجل) الالمانية (١) .

ومن الواضح ان موقف الرئيس مبارك فى قضية الحزب الاسلامى ، لايختلف عن موقف السادات او عبد الناصر مع ان الاخير كان قد سمح لجماعة (الاخوان المسلمين) بالبقاء والحركة ، وقت صدر مرسوم رسمى بالغاء الاحزاب السياسية فى مصر عام

١٩٥٣ .

كما ان الواضح ايضاً ان الظروف الدولية والمحلية تغيرت كثيراً، بحيث تحولت امور كثيرة كانت مستقرة فى وقت سابق .

* فجماعة الاخوان المسلمين التى دخلت فى عداء مع الثورة ، او دخلت الثورة فى عداء معها ، لم تعد وحدها فى الساحة الآن ، فقد ظهرت جماعات اسلامية اخرى تنتهج العنف المسلح ، فيما هجرت او (طلقت) جماعة الاخوان المسلمين منهج العنف بالثلاثة .

* ان ظاهرة الحزب الواحد التى رافقت حركة التحرر الوطنى فى الخمسينات والستينات لم تعد قادرة على الصمود بعد تحولات السبعينات ،وكان منطقياً ان يتفتت (الاتحاد الاشتراكى العربى) الى احزاب واتجاهات ، وتيارات ، وان تفقد جبهة التحرير الجزائرية ما كسبته من رصيد ثورى ابان مرحلة الكفاح المسلح من اجل الاستقلال ، وبسقوط الاحزاب الشيوعية الاحادية فى ما كان يسمى العالم الاشتراكى ، صار الطريق مفتوحاً امام اى تجمع بشرى لتكوين منظمة مستقلة تعبر عن رأيه ، وهذا قانون المرحلة الذى لم تصمد امامه اعرق التنظيمات الشيوعية فى العالم (الحزب الشيوعى السوفيتى) .

* هناك امور تتحرك فى الواقع لايستطيع المحلل المتابع ، او المراقب الراصد تجاهلها ، فما البال بجهاز دولة يسعى للتفاعل مع جماهيره (!)

فى يقينى ان جماعة الاخوان المسلمين تشكل حزباً واقعياً ،
وهم الان فى مصر يبحثون عن كافة المخارج القانونية لكى يصبحوا حزباً معترفاً به من قبل السلطات المصرية ، وهذه الجماعة تتعرض الى انتقادات وربما حملات امنية من قبل الدولة وجهاز الشرطة ، كما تتعرض لانتقادات سياسية ، وربما اشتباكات عنيفة من قبل الجماعات الاسلامية الاخرى المتطرفة ، ومعنى هذا بوضوح ان جماعة الاخوان حالة سياسية واقعية ، لها تاريخ فى العمل والمواجهة ، وانها صمدت عبر اكثر من خمسين عاماً من المواجهة ومازالت موجودة ، بل وتقود تنظيمات اخوانية فى اقطار عربية اخرى .

ان الاستقراء الموضوعى لتلك الظروف يضعنا فى موضع الخلاف فى الرأى مع الاسباب التى طرحها الرئيس مبارك كمبررات لرفض الحزب الاسلامى .

ونلخص خلافنا مع السيد الرئيس من خلال مناقشه هذه الاسباب :

اولاً : ان التخوف من ظهور حزب اسلامى على اساس ان الاقباط سيطلبون حزباً لهم هو تخوف منطقى ، وصحيح اذ تم النظر اليه من منظور طائفى وهذا غير وارد ..

● لماذا ؟

يقول د. احمد كمال ابو المجد : لان المطالبين بحزب اسلامى يقصدون ان عملية التقدم ، والتطوير الثقافى والاجتماعى والاقتصادى

يمكن ان تتم فى اطار رؤية اسلامية .. لأن هناك رؤية اسلامية فعلاً . ومن الممكن جداً بل المتوقع ان يكون فى صفوف هذا الحزب اقباط...(٢)

● كيف ؟

يقول د. ابو المجد : لان الإسلامية هنا ليست شعاراً او مجموعة من الايات ترفعها ، ولكنها برامج فيها رؤية حضارية معينه . وانا ازعم ان الاخوة المسيحيين فى كل العالم العربى ، شاركوا ليس فقط فى استقبال الثقافة الاسلامية ، انما فى تنمية هذه الثقافة وتحديد الكثير من معالمها .

والاخوة الاقباط لايخافون من التيار الاسلامى المعتدل ، ولكنهم يتساءلون عن التيار الآخر . (انتهى كلام د. كمال ابو المجد) .

والمطلوب هو حزب اسلامى (سياسى) وليس حزباً للمسلمين (دينى) . والفرق واضح ، ولكن الخلط المتعمد سواء من اجهز الدولة ، او من بعض الجماعات الاسلامية المتطرفة يفسد الرؤية ، ويضفى عليها بعداً طائفياً ، وهذا مرفوض ، بل ينبغى مواجهته .

والجدير بالذكر هنا ان قادة جماعة الاخوان المسلمين لم يعترضوا على فكرة قيام حزب قبطى ، فالمرشد العام للجماعة الشيخ محمد حامد ابو النصر ، والشيخ مصطفى مشهور (نائب المرشد العام) والمستشار مأمون الهضيبى لم يعترضوا ، كما ان الشيخ محمد الغزالى قال بالحرف الواحد (ليس هناك مانع فى ان يكون

للاقباط حزب) (٣) .

■ فهل ظهور حزب اسلامى ، وآخر قبطى يمكن ان يفجر الصراع بين الاقباط والمسلمين على اساسى دينى ؟

يرد الشيخ الغزالى بقوله : هذا ما يجب منعه ، فاذا كان المقصود بالتحزب هنا التعصب وتحريش الناس بعضهم ببعض باسم الدين فهذا لايجوز .

ويقول الشيخ مصطفى مشهور (هناك احزاب دينية مسيحية فى اوروبا ولم تحدث ايه فتنة طائفية) (٤)

ويضيف : فى ايام الاستاذ حسن البنا كان قد دعى الى محافظة قنا ليلقى بعض المحاضرات ، وحضرت مجموعة من القساوسة الى هذه المحاضرات ، وارسلوا من قنا الى رئيس الحكومة يطالبونه بتطبيق الشريعة الاسلامية ، لانهم احسوا من خلال محاضرات الاستاذ البنا ان الاسلام يعطيهم حقوقهم كاملة كأى مسلم.

وقد وصف الشيخ محمد الغزالى الاقباط فى (المناظرة التى جرت بمعرض الكتاب) بانهم اسعد طائفة اقلية فى ظل الحكم الاسلامى ، ولكى نتأكد من هذا علينا ان ننظر الى الطريقه التى تعامل بها الاقليات المسلمة فى اوروبا الآن .

ويتذكر د. احمد كمال ابوالمجد كيف كان قادة الاخوان يذهبون فى عيد رأس السنة لتهنئة اخوانهم المسيحين ويقول : اذكر ان عضو

مجلس الشيوخ الاستاذ لويس فانوس كان يذهب الى دار الاخوان المسلمين ويلقى محاضرات هناك .

وربما كان السؤال المنطقى هنا : من الذى يغذى الفتنة الطائفية .. هل هى الجماعات والاحزاب الاسلامية ام اجهزة الدولة ؟

يقول الشيخ مصطفى مشهور : كنت قد دخلت فى حوار مع البابا شنودة بعد وفاة الاستاذ عمر التلمسانى عندما ذهبت الى البطريركية لشكره على عزائه ، وقال « ان المسلمين انقذوا الاقباط من اضطهاد الرومان عندما جاءوا الى مصر ، وان المسلمين والاقباط عاشوا ١٣ قرنا فى سلام ، الا ان السادات هو الذى اشعل الفتنة ، وادعى اننا نريد ان نقيم دولة عاصمتها اسيوط ، وهذا غير صحيح » وترافع البابا شنودة طويلاً فى نفى هذا الكلام وتفنيده وسألته (المتحدث هو مصطفى مشهور) عما اذا كان قد قرأ كتاب روجيه جارودى (ملف اسرائيل) الذى ذكر فيه انه فى التسعينات من هذا القرن ستقسم مصر الى دولة مسلمة ، ودولة مسيحية ضمن مخطط يهودى اسرائيلى ، فنفى ، وقال : احب ان اقول لكم ان اليهود اعداؤنا كما هم اعداؤكم ، فلما اشرنا الى علاقات بابا روما وتبرئته لليهود من دم المسيح ، قال البابا شنودة : « اننا لانتفق فى امور كثيرة مع بابا روما »(٥) .

وفى حوار مع مجلة (الوطن العربى) الباريسية قال البابا شنودة : (لاتوجد فتنة طائفية فى مصر ، هناك متطرفون يقتلون

مسلمين ومسيحين بدليل ان المفتى وهو رجل فاضل وعالم جليل عندما بدأ يقول الفكر الآخر (اى يرفضه المتطرفون) اصبح شخصاً مستهدفاً ، واننى بشكل خاص حريص على زيادة اخواتى المسلمين ، ولى صداقات مع كثيرين ، عندما اكون خارج مصر ازور اخواتى فى المراكز الاسلامية تاكيداً على عمق الصلة والمحبة بيننا) .

ليس هناك مايبرر المخاوف من ظهور حزب اسلامى او حزب قبطى ، لان الاحزاب المسيحية منتشرة فى اوروبا ولم تحدث فتنة ، فأحد الاحزاب الرئيسية فى ايطاليا هو الحزب الديمقراطى المسيحى، وعلى الرغم من وجود جماعات مسيحية اخرى ، الا انه لم يحدث أزمة او فتنة ، فازمة ايطاليا معروفة ، وهى ليست أزمة ، بل أزمة اقتصادية ، بدليل ان اخطر تنظيم متطرف افرزته ايطاليا هو (حزب المافيا) .

وماحدث فى لبنان من اقتتال اهلى لايصح علمياً ولاعمليا وصفه بالاقتتال الطائفى ، لان الطوائف المسيحية قاتلت بعضها البعض ، والطوائف الاسلامية وقعت فى نفس المحظور ، ولم يكن سبب القتال دينى .

علينا ان نعترف ان هناك مخططا عالمياً لتفتيت الاقطار العربية ، بعد ان نجح المخططون من قبل بتفتيت الوطن العربى ، ويلاحظ فى هذا الصدد ان تقسيم الوطن العربى وفق اتفاقية سايكس دبيكو ١٩١٦ لم يكن على اسس طائفية او دينية ، كما ان محاولات

تقسيم العراق حاليا الى بلد سنى واخر كردى ، وثالث شيعى لايتم على اسس دينية ، وان حاولت الدوائر الغربية اعطاء ايحاءات بذلك .

ونخلص الى القول بان الحزب الاسلامى (السياسى وليس الدينى) لايثير مخاوف طائفية ، بل ربما يكون هو احد العوامل الاساسية فى ردع التطرف الدينى عند جماعات اسلامية محرومة من حق التعبير والتنظيم .

كما أن ظهور حزب قبطى يطرح رؤية سياسية (وليست دينية) لمشكلات المجتمع المصرى لاتثير مخاوف المسلمين ، بل على العكس تماماً ، فان جوهر الديمقراطية هوان يتقدم كل صاحب فكر بوجهة نظر ، والحكم الاخير للجماهير وليس للحكومة .

ثانياً : هل وجود او وصول حزب اسلامى الى الحكم يعنى واقعا الغاء الآخر ، ومنع حرية الرأى مثلما اشار الرئيس حسنى مبارك فى حواره مع المثقفين المصريين فى معرض القاهرة الدولى للكتاب؟

نقول – فى البداية – ان هناك فريقاً غير محدود العدد والتأثير فى المجتمع المصرى يرى ان جماعات الاسلام السياسى تحاول ان ترد المجتمع الى الخلف ، او حسبما قال لى مفكر يسارى يمنى هو الاستاذ جار الله عمر عضو المكتب السياسى للحزب الاشتراكى فان الجماعات الاصولية تمثل (عصور الظلام) وفى الواقع ان هذه الرؤية قاصرعن ادراك حقائق كثيرة اهمها :

* ان نموذج الثورة الايرانية ، وماحدث من انتهاكات (رهيبة) لحقوق الانسان بعد اندلاع الثورة مباشرة ليس هو النوذج الوحيد للثورة الاسلامية ، او لما يمكن ان تمارسه الدولة الاسلامية ، وحسبما يقول الشيخ مصطفى مشهور (لاتأخذ ايران كنموذج اوحد للتطبيق الاسلامي ، لهم مذهبهم وتعصبهم ومبادئهم التى لانوافقهم فى كثير منها) .

ومما لاشك فيه ان ظروف كل بلد لها تأثيرها فى تشكيل الحركة الاسلامية فيها ، كما ان الاشخاص المسؤلين عن الحركات الاسلامية لهم - ايضاً - دور - في تمايز كل حركة عن غيرها .

- فثوار فرنسا اعدموا عشرات الالاف فى ايام بعد الثورة ١٧٨٩ ليسوا دليلاً على الديمقراطية الفرنسية التى نراها اليوم ، والتى يعتبرها كثيرون نموذجاً فى (التنوير) .

- والسيناتور مكارثى الذى قاد ابشع حملة ضد الفكر الآخر لايمثل الديمقراطيه فى المجتمع الاميركى .

- وهناك من يأخذ النميرى على إنه النموذج الاسلامى فى التطبيق ، وفى الحقيقة ان نميرى مثل حكام آخرين افلسوا فارادوا ان يستروا عوراتهم بورقة الشريعة الاسلامية .

من قال هؤلاء (نميرى - ضياء الحق) هم النماذج لتطبيق الاسلام ؟ السؤال للدكتور محمد عمارة ، والاجابة له ايضاً يقول :

- نحن نريد اسلاماً ولانريدس نميرى .. من هذا النميرى ؟

عندما توجه النميرى للماركسية لم يقف ضده العلمانيون .. لماذا كان العداء للنميرى فقط عندما توجه للاسلام ؟!

يقول الشيخ مصطفى مشهور : لوحدث الحكم الاسلامى فى مصر لن يكون كالحكم الايرانى .. اسلوبنا فى جماعة الاخوان اسلوب معتدل يؤمن بالنفس العسكرية ، واستعمال القوة او التهييج الجماهيرى والافكار الشعبوية (٦) .

ويقول الشيخ محمد الغزالى : يجب ان نفهم الديمقراطية الاسلامية او الشورى الاسلامية والحريات العامة على اساس ان الدين ليس جدلاً فى المطلق ، ولكن الدين - قبل كل شىء - تربية لاخلاق . ولاقيمة لاى فكر دينى اذا لم يدرك ان الدين تربية ، وان مهمته الاولى هى صقل النفس وتهذيب طباعها ، وان يظهر حزب دينى يطلب الحكم وليس عنده هذا الفهم فمعناه انه حزب كذاب فى انتمائه الى الاسلام او فى انتمائه لاى دين (٧) .

- معنى هذا ان الحزب الاسلامى ليس دعوة الى الظلام كما يظن البعض ، وليس دعوة لمصادرة الحريات و الغاء الاحزاب ومنع الرأى الأخر ، فان مثل هذه الادعاءات لم يعد لها الان اى محل للإعراب ، ليس فقط لان فكر جماعة الاخوان المسلمين نفسه قد تغير الى حد ان وافقت قيادات الجماعة على وجود حزب شيوعى ، وانما لان اى حزب سياسى يطرح افكاراً « ظلامية » لن يحظى بأى تأييد جماهيرى ممكن .

وفى كل الاحوال ، فان من حق الجميع ان يطرح افكاره ، بغض النظر عن توصيفنا لها ، وان ينظم الناصرين لهذه الأفكار فى حزب ، والحكم فى النهاية للجماهير وليس للحكومة .

ثالثاً : اعترض الرئيس حسنى مبارك على ماجرى فى الجزائر ، ومن الواضح ان اعتراضه انصب على خطورة وصول جبهة الانقاذ - باغلبية كاسحة - الى البرلمان .

وسوف استعير هنا عبارة موحية للمفكر سبينوزا ، اذ يقول «عندما تقع واقعة عظيمة .. لاتبك ، ولاتضحك فقط حاول ان تفكر» .

ماذا حدث فى الجزائر ؟

فى ديسمبر ١٩٩١ ، ويناير ١٩٩٢ تنافست الاحزاب والجماعات السياسية فى الجزائر على مقاعد البرلمان - وفق قواعد الديمقراطيه (التى لم يشك فيها احد الابعد ظهور النتائج) ، وعلى الرغم من ان قادة جبهة الانقاذ الجزائرية (الفيس) كانوا فى السجن ، الا ان الجبهة حصلت فى الجولة الاولى على ١٨٨ مقعداً ، مقابل ١٦ مقعداً لحزب جبهة التحرير فيما حصلت جبهة القوى الاشتراكية (افافاس) على ٢٤ مقعداً ، وقبل ان تكتمل الانتخابات فى جولتها الثانية ، انقلبت الدنيا رأساً على عقب ، فقد استقال الرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد ، وحل محله الرئيس محمد بوضياف الذى اوقف الانتخابات وتوالت القرارات حتى وصلت الى حل جبهة الانقاذ ، وسحب شرعيتها القانونية .

ان ماحدث فى الجزائر هو انقلاب على الديمقراطية ، شاركت فيه قوى غربية (فرنسا) وعربية (اكثر من دولة بما فى ذلك مصر) وقوى جزائرية (جبهة التحرير - الجيش) الى حد ان هددت جبهة القوى الاشتراكية (افافاس) بزعامة حسين آيت احمد بالحرب الاهلية اذا وصلت جبهة الانقاذ الى الحكم .

ووصول جبهة الانقاذ الى ابواب البرلمان باغلبية كاسحة لم يكن صدفة ، ووفقا للمؤرخ الجزائرى محمد حربى فانه (لولا جبهة التحرير ما كانت جبهة الانقاذ) .

لقد وصل الفساد المالى والادارى فى الجزائر مدى لم يبلغه فى اى بلد فى العالم .

وفى تصريح شهير لعبد الحميد الابراهيمى (وزير التخطيط السابق) قال : « ان مجموع العمولات والاختلاسات فى الجزائر وصل الى ٢٦ مليار دولار واذا اضفنا الى ذلك ان ديون الجزائر تربو على ٢٥ مليار دولار فان الكارثة - حقاً - واقعة ، خصوصاً وان خدمة الدين يبتلع ثلاثة ارباع عائد الصادراتالجزائرية النفطية ، واما بقية الموارد من العملات الصعبة ، ويأتى فى مقدمتها تحويلات العاملين بالخارج فهى تتحول بكاملها الى قطاع المقاولات والسوق السوداء للسلع (الترابندو) وتجارة الشنطة المزدهرة عبر فرنسا واسبانيا وبلجيكا ثم تجارة العملة النشطة ، وتبقى الموارد المحلية الباقية تبتلعها وبانتظام شبكات النهب المكونة من الثنائى المألوف فى العالم الثالث

(العسكريين والمقاولين) . المهم انه عندما حدث الانقلاب على الديمقراطية بالغاء الانتخابات ، وسحب الشرعية من جبهة الانقاذ ، فان جبهة التحرير عادت تحكم البلاد ، رغم انها وعلى مدى ٣٠ عاماً من الحكم الشمولي ، اوصلت ، الجزائر الى الافلاس والاستدانة ، والبطالة ، ومشكلات اخرى لاحصر لها (٨) .

وليس هناك من يستطيع فرض وصايته على شعب الجزائر ، فهو الذي اختار عن اقتناع جبهة الانقاذ ومنحها اصواته ، ولعله من المفيد هنا الاشارة الى ان جبهة الانقاذ شاركت في الانتخابات ببرنامج سياسي وليس برنامجا دينيا ، كما ان نتائج الانتخابات كشفت عن ان الاسلاميين غير المشاركين في الجبهة لم يحظوا بالنجاح في البرلمان ، بما يؤكد ان رهان الناس كان على التيار القوي سياسياً ، ولم يكن تأييده على اساس انه فصيل ديني وقد اختلفت القراءات لنتيجة الانقلاب في الجزائر .

* هناك قراءة سياسية ترى ان الحكومات التي تزعم الديمقراطية وتعدد الاحزاب ، لاتسمح لغيرها بالوصول الى السلطة ، اي انها ديمقراطية (الشبر) وليست ديمقراطية (الذراع) .

* وهناك قراءة استبدادية ترى انه غير مسموح انشاء حزب سياسي اسلامي لانه قادر على الوصول الى السلطة ، وبالتالي فان مثل هذا الحزب يمثل تهديداً للقائمين على السلطة .

* اما القراءة الثالثة فترى ان الديمقراطية لاتتجزأ ، وان

تشكيل الاحزاب ليس هدفاً فى حد ذاته ، ولا لمجرد (التنفيس) وانما هدفها السلطة ، بهدف (تنفيذ) برامجها .

فالى اى القراءات استند الرئيس حسنى مبارك فى حواره مع المثقفين فى معرض الكتاب (١٩٩٣) .

■ ولمن يكون الحكم : للحاكم ام للجماهير ؟!

فى الواقع ان اهل الحكم فى مصر مطالبون بحسم الاجابة على سؤال مهم : هل يريدون الديمقراطية بكل تبعاتها ام يريدون الديمقراطية بشروط ؟! من الواضح - حتى اشعار آخر - ان اهل الحكم فى مصر ، ومن خلال تحليل نص خطاباتهم السياسية والجماهيرية يميلون الى الديمقراطية المشروطة ، وأهم الشروط هو عدم اتاحة الفرصة امام تشكيل حزب اسلامى ، وهم يطرحون فى ذلك مبررات واسباب على النحو الذى ناقشناه سلفاً ، لكننا نعتقد ان الحكومة تسير عكس اتجاه الريح ، وتخالف ابسط قواعد الديمقراطية ، والثمن هو بروز الجماعات السرية المتطرفة .

والتطرف فى حد ذاته ليس مشكلة ، بل قد يكون ظاهرة صحية، والاميركيون يقولون ان المجتمع لكى يكون صحيحاً لابد ان يضم خمسة فى المئة بين شعبه ممن يطلق عليهم « الكريزى بيبول » اى المجانين او المتطرفين .

لكن المشكلة فى مصر هى ان التطرف يتخذ ابعاداً سياسية ، ودينية مسلحة بالقنابل والرصاص .

والمشكلة ايضاً ان التطرف تحول من مجرد افكار الى تنظيمات تهدد الكيان الاجتماعى كله ، وليس النظام الحاكم فى مصر، ووصل الامر الى اكثر من ذلك بتهديد السياح لاجانب ، بل وتنفيذ التهديد ، اكثر من مرة .

– وكما هو واضح فان سياسة الاحتواء ، والحوار من اعلى لم تحقق اية نتيجة مع الاجنحة المتطرفة فى جماعات الاسلام السياسى.

– ولم تحقق ايضاً سياسة الضرب بيد من حديد هدفها ، واهل لحكم يعرفون – بحكم خبرتهم – ان العنف تحول الان من اسلوب للعلاج الى مجرد مسكنات لها اثارها واضرارها الجانبية .

– المطلوب اذاً حل حضارى ، وديمقراطى جرىء ، يستند فى إعتقادى على القواعد التالية :–

أن تتخلى الدولة عن وظيفة (الوصى) على المجتمع وتترك للآخرين مهمة تحديد الصالح والطالح من الاحزاب ، وهذا يستدعى بالضرورة اتاحة الفرصة امام جماعات الاسلام السياسى لتشكيل حزبها المستقل ، خصوصاً جماعة الاخوان المسلمين بمالها من رؤية ، وتاريخ ، وقواعد شعبية ، ومؤسسات اجتماعية ، على ان تقدم الجماعة او الحزب الاسلامى برنامجها السياسى بوضوح امام الجماهير ، ففى مثل هذا الرأى فائدة مهمة هى تحديد خريطة القوى الاسلامية بدقه وتبيان والجماعات المعادية لها ، على ان يتكفل المجتمع بكافة مؤسساته ، بما فى ذلك الحزب الاسلامى بمواجهة القوى

المعادية للديمقراطية .

* ان يلتزم الحزب الاسلامى فى برنامجه بوضوح بعدم اللجوء الى العنف كوسيلة للتغيير ، وعدم تشكيل اى جماعات مسلحة على ضفاف الحزب ، وان تختفى تماماً فكرتى (التكفير) و (جاهلية المجتمع) وهما الفكرتان المسيطرتان على بعض افراد الجماعات الاسلامية ، علماً ان جماعتى (الجهاد) و(الجماعه الأسلاميه) اعلنتا بصراحة فى ادبياتهما - مثلما يقول فهمى هويدى - إنهما ضد فكرة (التكفير) ولكنهما تشتبكان مع المجتمع لاسباب اخرى تتعلق (بجاهليته) وليس بكفره . وهنا يقول المستشار مأمون الهيضبى : هناك اسس لجماعة الاخوان ، بحيث لا يقبل فى عضويتها الامن يؤمن بها ، نحن لا نقبل تكفير الناس ، ولاتكفير الحكام .

نحن نقول - الهضيبى - « الحكم بما انزل الله » نقول فقط ، ولكننا لانطبق هذا على احد ، والحكم بما انزل الله فريضة ، والنصوص فى القرآن لا تقبل التأويل ، ونحن دعاة ، ووظيفة الداعية ان يعلن الاحكام وينادى بها ، ولكن ليس من وظيفته ان يطبقها على الافراد ، فهذا عمل القاضى ، ونحن لسنا قضاه .

* ان يتنازل الطرفان الحكومة ، وجماعات الاسلام السياسى - باقتناع - عن فكرة (نفى الآخر) و الايمان بفكرة التعايش وفق قواعد الديمقراطية التى تتيح لجميع الاطراف فرصاً متكافئة فى التعبير ، والتنظيم ، والدعاية ، وتبادل السلطة ، مع ترشيد الحملات

الدعائية والاعلامية المتبادلة بين كافة اطراف الساحة السياسية وفق منطق حضارى يسمح بالاختلاف دون ان يعنى ذلك تشويه الحقائق .

* ان تقدم جماعات الاسلام السياسى الراغبة فى تنظيم نفسها فى حزب سياسى التزاماً كاملاً بضمان حقوق الاقلية القبطية كما وردت فى القرآن الكريم والسنة النبويه ، على آساس ان (للاقباط مع الاسلام نظام ومعاملة لاتقل عن معاملة المسلم .. هذه هى طبيعة الاسلام) .. والنص للشيخ صلاح ابو شادى .

* ان يلتزم الحزب الاسلامى بالقواعد المنظمة لعمل الاحزاب من نوع ايداع اموال الحزب فى بنك يخضع لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات ، وان يحدد الحزب بوضوح وسائل تمويله ، واوجه الصرف على نشاطاته .

ان هذه القواعد العامة - حسبما اعتقد - تساهم الى حد بعيد مع الحزب الاسلامى فى اعادة فرز خريطة القوى الاسلامية التى تتسم بخلط شديد ، يؤدى الى ضبابية فى الرؤية ، كما تساهم فى التمييز بين رافدين اساسيين من روافد التيار الاسلامى .

- رافد يبدأ بالاعتراف بالمجتمع ولايعزل نفسه عنه ، ويفهم ظروف المجتمع ويريد ان يشارك فى جميع المجالات السياسية والاقتصادية وفق القواعد المعمول بها ، و السارية على القوى الأخرى، وهذا الرافد يضم جماعة الاخوان المسلمين ، كما يضم شخصيات اسلامية مستقلة ، ومستنيرة تعمل على الساحة السياسية بالرأى

والفكر ولاتجد مساحة لكى تتحول أفكارها الى كيان جمعى ملموس يقف نداً امام الجماعات الاسلامية المتطرفة .

– هناك رافد آخر اقام بينه وبين الجميع حاجزاً نفسياً ، وسوراً يفتقد الى الابواب والنوافذ ، وهذا الرافد ليس نبتا شيطانياً ، ولم يهبط فجأة من السماء ، وانما هوا ابن هذا الواقع ، وهو تيار متشدد ، ويتسم بالغلو فى افكاره ، كما يشعر بالاضطهاد من قبل الجميع .

الرافد الاول يفضى الى تنويب المشاكل والى العطاء – كما يقول د. احمد كمال ابو المجد – وهو الذى ينبغى تشجيعه .

والرافد الثانى يفضى الى المعارك والافناء والاهلاك وتبديد الطاقات ، وهو الذى ينبغى جذبه الى ساحة الحوار ، والفعل من داخل المؤسسات السياسية وليس من خارجها ، وبعبارات اخرى ، هناك تيار آخر دخل مرحله (الاحتراق الداخلى) ومطلوب انقاذه .

من هنا كانت الدعوة الى ضرورة انشاء الحزب الاسلامى ، وهى دعوة تحتاج الى قرار جرىء ، ومدروس فى آن واحد .

هوامش

(١) نقلت الصحف المصرية نص الحوار بتاريخ ١٩٩٢/١/٢٣

(٢) من حوار اجراه د. عمرو عبد السميع ضمن كتابه (الاسلاميون حوارات حول المستقبل) مكتبة التراث الاسلامى - القاهرة - ص ٢٠٩

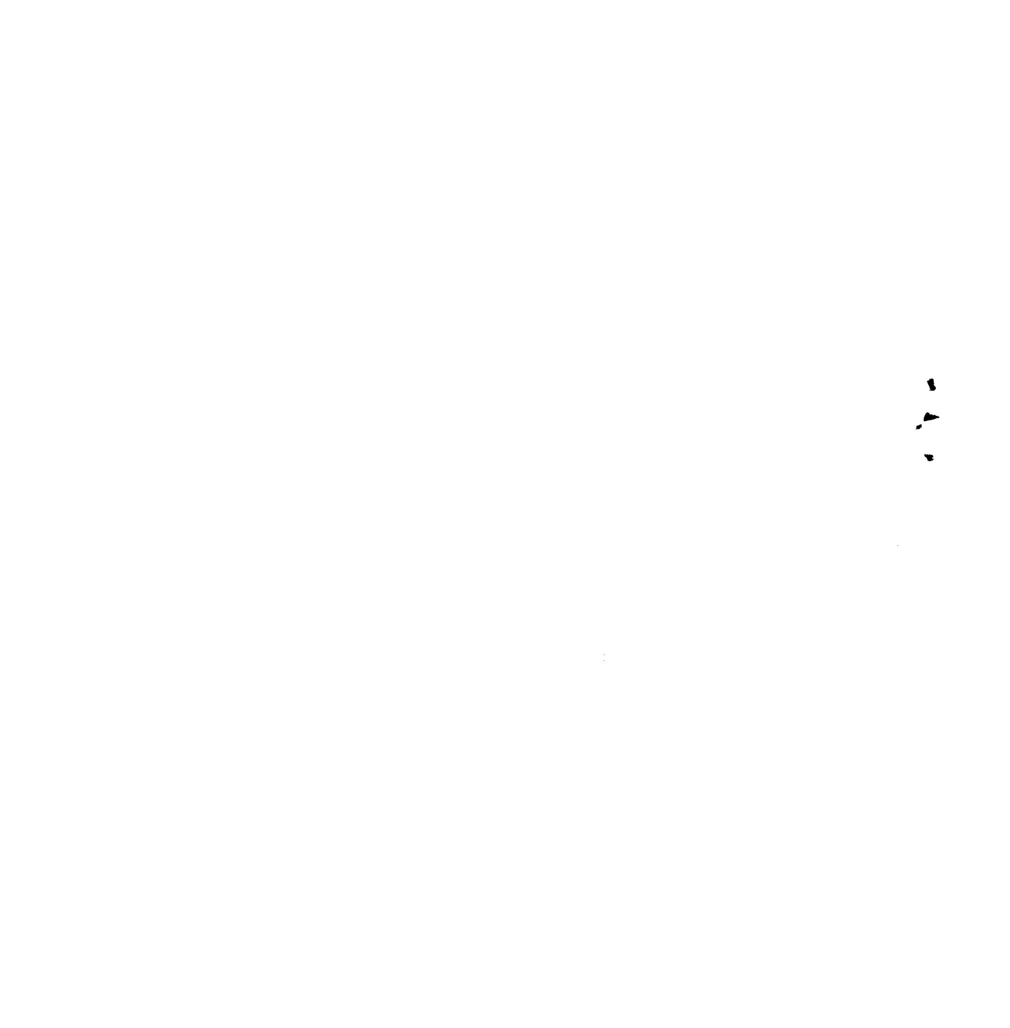
(٣) من حوار اجراه د. عمرو عبد السميع - مصدر سابق ص ٢٥

(٤) مصدر سابق ص ٩١

(٥) مصدر سابق ص ٩٣

(٦) من المناظرة الفكرية التى جرت فى معرض القاهرة الدولى للكتاب ١٩٩٢ .

(٨) امين المهدى - الجزائر بين العسكريين والاصوليين - الدر العربية للطباع والنشر - القاهرة - ١٩٩٢ .



الفهرس

رقم الايداع

٩٣/٤٤٠٤

الترقيم الدولى

٩ - ٥١٧٩ - ٠٠ - ٩٧٧

مطبعة

دار القلم

بالهرم